

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم
التسيير



كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم
التسيير

شعبة: علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستر

من إعداد:

قزولي عبد الحفيظ

بن سعيد أسامة عبد اللطيف

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في إدارة مشكلة العجز في السيولة

- دراسة حالة الجزائر - للفترة (1990-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا (أستاذة محاضرة-جامعة ابن خلدون تيارت)

أ. أيت ميمون كريمة

مشرفا ومقررا (أستاذ مساعد-جامعة ابن خلدون تيارت)

أ. بلعيد شكيب

مناقشا (أستاذ مساعد-جامعة ابن خلدون تيارت)

أ. حديدي عابد

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾.

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾. صدق الله العظيم

إلهي لا تطيب اللحظات إلا بذكرك وشكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا

تطيب الجنة إلا برؤيتك

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها والدي حفظها الله و بارك في عمرها

إلى من يسر لي طريق العلم و علمني حب العمل و الصبر و المثابرة

والدي حفظه الله و بارك في عمره

إلى كل إخوتي و أقاربي وبالأخص خالي و أصدقائي الذين شجعوني على

مواصلة هذا المشوار .

قزولي عبد الحفيظ

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على الرسول الأمين

قال الله تعالى: " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم "

صدق الله العظيم

بعد أن عملنا على ان ينال هذا العمل إعجاب كل قارئ لا يبقى

لي الا ان أهدي حصيلة هذا العمل الى أغلي ما أملك في

هذه الدنيا

وأروع ما رأيت عينا الي الحبيبة الغالية امي خفضك الله ورعك

والي سهر على توفير كل وسائل الراحة والأمان الي منبع قوتي

وقدوتي في الحياة ابي الغالي أدعو الله أن يحفظه لي.

إلى اخي الذي كان سندن وعون لي خفضك الله ورعك

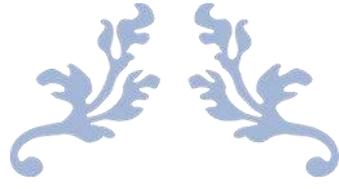
وإلى كل أصدقاء مسيرتنا الدراسة وكل من شاركنا أفراحنا.

أسامة عبد اللطيف

الشكر والعرفان

إن عبارات الشكر والتقدير لا تكفي ولا توفي حق الأستاذ
" بلعيد شكيب " فجميع العبارات تقف عاجزة للتعبير عن الدور
العظيم في مساندتك لي ولم تبخل عليا بكل ما يعرفه.
أتقدم بأسمى كلمات الشكر والثناء والعرفان
على ما فعلته خلال فترة تجهيزنا لهذه المذكرة في تقديم يد العون
والعطاء المستمر.

كما لا يفوتني ان اشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة
هذا العمل المتواضع فالشكر مسبقا الى كل من دعمني
لإتمام هذا العمل سواء من قريب او بعيد فجزاهم الله.

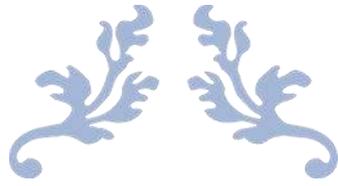


فهرس المحتويات



	إهداء
	شكر وعرافان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قاسمة الاشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والسيولة	
05	تمهيد الفصل
07	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية
07	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية
07	المطلب الثاني: اهداف السياسة النقدية
09	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
10	المطلب الرابع: نظريات السياسة النقدية
14	المبحث الثاني: مدخل الي السيولة المصرفية
14	المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية
15	المطلب الثاني: مصدر السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها
16	المطلب الثالث: مخاطر السيولة المصرفية واسبابها
18	المطلب الرابع: أدوات وتقنيات إدارة السيولة المصرفية
21	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة من 1990 - 2022	
23	تمهيد الفصل
24	المبحث الأول: مراحل تطور السياسة النقدية من 1989-2023
24	المطلب الأول: قانون النقد والقرض 90-10
28	المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال المرحلة من 1989 الى 1999

32	المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض 90-10
35	المطلب الرابع: السياسة النقدية من 2014-2023
42	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات ومتغيرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2022
42	المطلب الأول: مؤشرات السيولة والسياسة النقدية
44	المطلب الثاني: تأثير التطورات في معدل الفائدة
49	المطلب الثالث: تأثير التطورات في معدل الخضم
52	المطلب الرابع: تأثير التطورات في نسبة الاحتياطي الاالزامي
57	خلاصة الفصل
59	الخاتمة
63	مصادر ومراجع
	الملخص

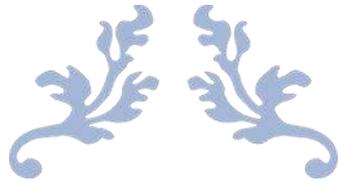


قائمة الجداول



قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
31	تطور المديونية وخدمة الدين في الجزائر خلال فترة 1994-1999	01-02
32	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1993-1998	02-02
42	تطور الكتلة النقدية ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2022-1990	03-02

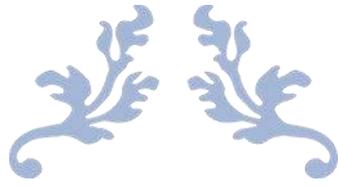


قائمة الاشكال



قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
43	تطورات الكتلة النقدية ومؤشرات السياسة النقدية	01-02
45	تطورات الكتلة النقدية ومعدل الفائدة من 1990 الى 1999	02-02
46	تطورات الكتلة النقدية ومعدل الفائدة من 2000 الى 2009	03-02
47	تطورات الكتلة النقدية ومعدل الفائدة من 2010 الى 2014	04-02
48	تطورات الكتلة النقدية ومعدل الفائدة من 2015 الى 2022	05-02
49	تطورات الكتلة النقدية ومعدل الخصم من 1990 الى 1999	06-02
50	تطورات الكتلة النقدية ومعدل الخصم من 2000 الى 2009	07-02
51	تطورات الكتلة النقدية ومعدل الخصم من 2010 الى 2014	08-02
52	تطورات الكتلة النقدية ومعدل الخصم من 2015 الى 2022	09-02
53	تطورات الكتلة النقدية ونسبة الاحتياطي الالزامي من 1990 الى 1999	10-02
54	تطورات الكتلة النقدية ونسبة الاحتياطي الالزامي من 2000 الى 2009	11-02
55	تطورات الكتلة النقدية ونسبة الاحتياطي الالزامي من 2010 الى 2014	12-02
56	تطورات الكتلة النقدية ونسبة الاحتياطي الالزامي من 2015 الى 2022	13-02



مقدمة



مقدمة

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي دولة (متقدمة أو نامية) بسبب معالجتها الكلية للاقتصاد وعلى النطاقين المحلي والخارجي، إذ تلعب هاته السياسة دورا رئيسيا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، لاسيما وأن الهدف الرئيسي لهاته السياسة هو تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة معدلات البطالة المرتفعة، والذي يعد بدوره بمنزلة المرتكز الأساسي لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية كونهما المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، إذ تعد الأسواق المالية مجالا جيدا لتطبيق السياسة النقدية ولاسيما باستخدام الأدوات الكمية غير المباشرة وسياسة العجز الحكومي، فالإجراءات النقدية تمارس تأثيرها في السيولة الكلية للاقتصاد من خلال التأثير في سيولة السوق وعبر قنوات مشتركة، في حين تمارس سياسة العجز تأثيرها من خلال السوق النقدي.

وفي الوقت نفسه فإن السوق المالي تعمل على توفير السيولة اللازمة لتسيير عملية النمو الاقتصادي، وكذلك توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي المتزايد الذي يعمل بدوره على تسهيل واستدامة عملية التنمية الاقتصادي.

وفضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوط بها في دفع معدلات التنمية الأمر الذي دفع هذه الدول بإصلاحات اقتصادية ونقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية ومن بين هذه الاقتصاديات نجد الاقتصاد الجزائري الذي لم يشهد سياسة نقدية واضحة المعالم قبل سنة 1990 بسبب تداخل الصلاحيات بين السلطتين النقدية والمالية إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 10-90 لسنة 1990 وانطلاقا من هذا التاريخ بدأ ينضح دور السياسة النقدية في رسم أهداف السياسة الاقتصادية والتي تتوزع بين تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم وتحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول» إلى جانب هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني» لكن سرعان ما تغير ترتيب هذه الأهداف مباشرة مع مطلع الألفية الثالثة بصدور الأمر 11-03 المتعلق بالنقد و القرض ثم الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03» وللذان بموجبهما أصبح هدف استقرار الأسعار يتصدر مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية» وعليه فإن إدراك تلك الأهداف مجتمعة سوف يسمح للسياسة النقدية بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وإدراك الاستقرار الاقتصادي.

إشكالية البحث:

ومن هنا وبناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

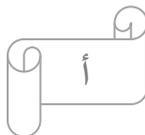
- ما هو دور السياسة النقدية في الحد من مشكلة العجز في السيولة في الجزائر؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية الى التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل تساهم السياسة النقدية في الحد من مشكلة العجز في السيولة؟

2- ما هو دور القوانين النقدية في تسيير السيولة في الجزائر؟

3- هل يمكن للأدوات الكمية للسياسة النقدية ان تساهم في حل مشكلة العجز في الجزائر؟



مقدمة

فرضيات الدراسة:

- 1 تساهم السياسة النقدية في الحد من مشكلة العجز في السيولة.
- 2 تلعب القوانين النقدية دورًا مهمًا في تسيير السيولة في الاقتصاد الجزائري.
- 3 تساهم الأدوات الكمية للسياسة النقدية في حل مشكلة العجز في الجزائر.

أهمية وأهداف الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية السياسة النقدية كأداة رئيسية في حل المشاكل العجز السيولة وذلك من خلال التعريف بهذه السياسة وإبراز أهم أدواتها في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم أهداف سياسة النقدية والتطرق كذلك الى دراسة الوضع الخضم ومعدل الفائدة واحتياط الاالزامي في الجزائر خلال هذه الفترة وتحليل أثرها.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب التي أدت الى اختيار هذا الموضوع في:

1- أسباب موضوعية:

ابراز دور السياسة النقدية في إدارة السيولة

2- الأسباب الذاتية:

أ. التطابق بين الموضوع وتخصص الدراسة

ب. الرغبة في تنمية المعلومات الشخصية في موضوع السيولة وإدارة السياسة النقدية

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

2- الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 1990 الى 2022.

منهج الدراسة:

فلقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التاريخي من خلال عرض مختلف التعاريف والمفاهيم عامة بالسياسة النقدية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة الحالة من خلال تحليل المراحل التي مر بها الجزائر والمتغيرات التي شاهدها في الفترة من 1990 الى 2022.

الدراسة السابقة:

- دراسة عادل مختاري أمحمد بن البار كمال بن دقفل، مقال موسوم بعنوان "قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019"، لقد تم بناء هذه الدراسة على تبيان أثر أدوات السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، كون أن بنك الجزائر يسعى لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحقيقه لاستقرار المستوى العام للأسعار، وكذا استقرار أسعار الصرف وبناء هيكل أسعار فائدة مناسبة للظروف الاقتصادية الوطنية، ولتعزيز هذه الدراسة تم الاستعانة بنموذج قياسي ARDL المبني على دراسة اثر أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف على معامل الاستقرار النقدي، وقد

مقدمة

توصلت هذه الدراسة الى أن هناك متغيرات تؤثر إيجابا على أسعار الفائدة وأخرى سلبا على سعر الصرف وكذا على الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى المحافظة على العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج الإجمالي من أجل تحقيق استقرار في الأسعار، وبالتالي فإن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ساهمت لحد كبير في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1990-2019.

- دراسة بن مصطفى ريم ، بن الدغم فتحي ، مقال موسوم بعنوان "السياسة النقدية وأثرها على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2001-2018" ، قام الباحثان خلال بحثهما بالتطرق الى القيام بدراسة تحليلية لمسار السياسة النقدية خلال فترة الدراسة وأيضا إظهار أثرها على كل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة في الجزائر ، وقد توصلت هذه الدراسة الى هشاشة النظام الاقتصادي بسبب أن الاقتصاد الجزائري يعتمد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية في كل مداخله، وهذا هو السبب الرئيسي لتراجع أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية وكذلك تسجيل معدلات متذبذبة للتضخم، وهذا بسبب عدم توفر مقابل حقيقي للكتلة النقدية، أما بالنسبة للبطالة فكان لزاما على الدولة من البحث عن حلول نهائية وجذرية لها كونها ظاهرة اجتماعية اكثر من انها ظاهرة اقتصادية.

- دراسة Bouyacoub Brahim، أطروحة دكتوراه بعنوان " La politique monétaire et la croissance économique cas de l'Algérie"، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014 ، وقد عززت الدراسة بنموذج قياسي أين استعمل نموذج VAR للاختبار مدى فعالية السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة النقدية تلعب دور ضئيل في المساهمة في النمو النفطي الاقتصادي، في حين أن سعر الصرف والائتمان يؤثران بشكل فعال على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل، وهذا بسبب أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ومجمل موارده من القطاع.

- دراسة Radia benziane et Aissa chekabkeb، مقال موسوم عنوان "d'évaluation des instruments de la politique monétaire en algérie" تهدف هذه الدراسة الى تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار من خلال التحكم في التضخم للفترة 1991-2014، وقد تمت تثرية هذه الدراسة من خلال الاستعانة ببناء نموذج قياسي ليبين أثر أدوات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية فاتخذ الكتلة النقدية وسعر الصرف وسعر الفائدة ومعدل التضخم المستهدف كمتغيرات الدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بداية من سنة 1994 كانت الانطلاقة الفعلية لتطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وخلصت فعالية هذه الأدوات من خلال تأثير الكتلة النقدية وسعر الصرف في الأجل الطويل على التضخم أما الفائدة فيجب أن يمنح له وقت أطول لتأثير على الأسعار، أما بالنسبة لمعدل استهداف التضخم لم تكن له أي فعالية في التأثير على الأسعار لذا يتوجب على السلطة النقدية العمل على تفعيله.

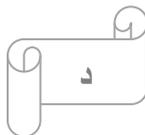
مقدمة

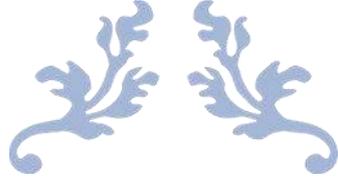
هيكل الدراسة:

قمنا بالاعتماد على فصلين يتقسم كل فصل الى مبحثين، تطرقنا في **الفصل الأول**: الى الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وأزمة السيولة وينقسم الى مبحثين هما **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية اما **المبحث الثاني**: مدخل إلى السيولة المصرفية.

اما عن **الفصل الثاني**: فكان تحت عنوان دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية في الجزائر من فترة 1990 الى 2023 . تطرقنا فيه الى مبحثين هما **المبحث الاول** : مراحل تطور السياسة النقدية من 1989-2023

و **المبحث الثاني** :تحليل مؤشرات و متغيرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.





الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية
وأزمة السيولة



تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة وجزء منها من حيث تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية، والتحكم فيها، فضلا عن دورها في تحقيق استقرار الأسعار بتخفيض معدل التضخم، وتنظيم السيولة العامة داخل الهيكل الاقتصادي، كما أنها تسهم في تخفيض معدلات البطالة وتحفيز نمو الناتج الوطني، وسبيلها في ذلك استخدام كافة أدوات السياسة النقدية، إذ تستطيع الدولة من خلال سلطتها القانونية والنقدية إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تحقيق الخطة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي المطلوب للاقتصاد الوطني.

ونتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني: مدخل إلى السيولة المصرفية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

من أهم سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة والمصاحبة للتطور الاقتصادي السياسة النقدية فهي تسعى إلى إقامة الظروف النقدية والائتمانية الهادفة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية حيث تعتبر الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت وتنوعت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى إلا أنها تلتقي في العناصر الأساسية التي تكون السياسة النقدية.

وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها هي " عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد" (محمد عبد المنعم، 1985، صفحة 3).

السياسة النقدية هي " مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية" (بنعزوز، 2006، صفحة 112).

وحسب تعريف آخر للسياسة النقدية: " تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية." (دعاس، 2007، صفحة 86).

السياسة النقدية هي " مكون رئيسي من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تتضمن إضافة إلى السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، سياسة التجارة الخارجية. للوصول للأهداف الاقتصادية الكلية لأبد من وجود تكامل وتنسيق بين تلك السياسات." (الشاذلي، 2018)

وبهذا يمكن القول إن السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والتي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تتبنى السلطات النقدية سياسات اقتصادية انطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالاتي:

أولاً: الأهداف الأولية:

تنقسم الأهداف الأولية إلى مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات المقترضة وغيرها، أما بالنسبة للمجموعة الثانية فهي تتضمن ظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

أ/ مجمعات الاحتياطات النقدية تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على الودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

ب/ ظروف سوق النقد وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، هي الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة. (مفتاح، 2005، صفحة 114)

ثانيا: الأهداف الوسيطة:

تعرف الأهداف الوسيطة بأنها تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لوجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

وتتمثل الأهداف الوسيطة فيما يلي:

أ/ **سعر الفائدة**: يعتبر سعر المحددة الأساسي لسلوك الأعوان الاقتصاديين غير الماليين، وقد يستعمل كمتغير أساسي في عدة نتائج قياسية مثل الطلب على النقود، نماذج الاستثمار وغير ذلك.

ب/ **مجمعات الكتلة النقدية**: تمثل مجمعات الكتلة النقدية مؤشرات إحصائية لكمية النقود، وتعكس قدرة المتعاملين الماليين المقيمين على الإنفاق، أي أنها تضم وسائل الدفع التي بحيازة المتعاملين، بالإضافة إلى وسائل التوظيف التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى سيولة دون تحمل خسائر في رأس المال. تتمثل مجمعات الكتلة النقدية في (M1، M2، M3، L)، وهي تختلف من اقتصاد إلى آخر.

ج/ **سعر صرف العملة**: تستخدم السلطات النقدية سعر الصرف كهدف لها في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات، إذا أن تحسين وضعية هذا الأخير يتحقق بخفض أسعار الصرف، كما أن استقرار معدلات سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج. (قدي، 2003، صفحة 75، 76، 77)

ثالثا: الأهداف النهائية: تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:

أ/ **تحقيق الاستقرار في الأسعار**: وتعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تقادي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج حالة الكساد والركود الاقتصادي

ب/ **تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي**: ي يجب من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي

وبالتالي تفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي.

ج/ **المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** في الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقط يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛ يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم.

د/ **المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل:** فكل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية تسعى جاهدة إلي الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل أي استعمال كل وسائل الإنتاج المتاحة واستغلالها في عملية الإنتاج، فالتشغيل الكامل أو العمالة الكاملة تعرف على أنها مستوى العمالة الذي يتحقق مع الاستخدام الأمثل والرشيد لقوة العمل.

هـ/ **مكافحة التقلبات الدورية:** من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من تضخم وانكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل) وبعبارة أخرى الحفاظ على الاستقرار النقدي وذلك من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار. (دعاس، 2007، صفحة 94)

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تمارس السياسة النقدية دورها الاقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على جانب الطلب الكلي في الاقتصاد (حجم الإنفاق على السلع والخدمات)، لاسيما الإنفاق الاستثماري من خلال تأثيرها على حجم القروض المصرفية، ومن ثم التأثير على سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم لتنفيذ المشروعات يمتلك البنك المركزي مجموعة من أدوات السياسة النقدية التي يتم استخدامها لتحقيق أهداف السياسة النقدية بما يشمل:

أ/ **معدل الفائدة (Interest Rate):** هو السعر الذي يحدد تكلفة الاقتراض أو العائد على الادخار والاستثمارات، ويُعد أحد الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الاقتصاد. يُستخدم معدل الفائدة للسيطرة على الكتلة النقدية والتحكم في التضخم فعندما يرفع البنك المركزي معدل الفائدة، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة ويميل الناس إلى الاقتراض أقل والإنفاق أقل، مما يؤدي إلى خفض التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي على العكس، عندما يخفض البنك المركزي معدل الفائدة، يصبح الاقتراض أرخص، مما يشجع الناس على الاقتراض والإنفاق أكثر، وهذا يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي. بشكل عام، معدل الفائدة هو أداة قوية في يد البنك المركزي للتأثير على مستويات الاقتراض والإنفاق والادخار في الاقتصاد، وبالتالي يمكن استخدامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية مثل الاستقرار الاقتصادي والنمو.

ب/ **معدل الخصم (Discount Rate):** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تجارية (كالكمبيالات مثلاً) التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على

الأموال في حالة حاجتها للسيولة، وعدم تمكنها من الحصول عليها من أي مصادر أخرى. عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فإن ذلك يعني ضمناً رفع كلفة حصول البنوك على الأموال. بالتالي تقوم البنوك بدورها برفع أسعار فائدة الإقراض الممنوحة لعملائها بما يعني سياسة نقدية انكماشية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض سعر الخصم، بالتالي تشجيع البنوك على خفض أسعار فائدة الإقراض لعملائها.

ج/معدل الاحتياطي الإلزامي (Legal Reserve Requirement): تعتبر نسبة الاحتياطي الإلزامي من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مستويات الائتمان الممنوح بما يؤثر في عرض النقود كما سبق الإشارة في الجزء الخاص بعملية "خلق النقود". حيث يفرض البنك المركزي على البنوك وفق هذه الأداة إيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في حساباتها لدى البنك المركزي.

د/عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operation): تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية. يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ف شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك وانتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك، وبالتالي تبني سياسة نقدية انكماشية.

هـ/ تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة (Overnight Standing Facilities): تعتبر آلية تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية القادرة على التأثير السريع (اليومي) على أسعار الفائدة وإدارة السيولة لدى البنوك. يقوم البنك المركزي من خلال هذه الآلية بتوفير السيولة لليلة واحدة للبنوك التي تفتقر إليها، مقابل سعر فائدة عمليات الإقراض لليلة واحدة (Overnight lending facilities)، فيما تلجأ البنوك التي يتوفر لديها فائض سيولة في نهاية تعاملات اليوم بتوظيفها لدى البنك المركزي في نافذة تسهيلات الإيداع لليلة واحدة مقابل حصولها على فائدة. (The Overnight Deposit Facility).

يتمكن البنك المركزي من خلال التحكم في سعر فائدة تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة من التأثير على أسعار فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك، وكذلك التأثير على أسعار فائدة عمليات الإيداع والإقراض التي تتعامل بها البنوك مع عملائها. (ادريس، 2021، صفحة 18، 19، 20)

المطلب الرابع: نظريات السياسة النقدية

أ/السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي: اسفرت الدراسات النقدية السابقة لنظرية كمية النقود الكلاسيكية خلال القرن السادس عشر عن مجموعة آراء كانت امتداداً للفكر الكلاسيكي، إذ كانت آراء الفيزوقراط تركز على أهمية تأثير النقود على المستوى العام للأسعار فقط، فيما ذهب التجاريون إلى ما هو أعمق من ذلك وبينوا بأن النقود متغير اقتصادي هام يؤثر في المستوى العام للنشاط الاقتصادي ككل، وكانت أفكارهم في ذلك الأكثر واقعية لما سبق من آراء في هذا الصدد.

ونص اعلام المدرسة الكلاسيكية على ان النقود ليست لها منفعة خاصة بها وان منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن شراءها بواسطة النقود، لان النقود لا تطلب لفرض الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية عاطلة بل تطلب لشراء السلع والخدمات، مما يعني اهمال دور الزمن في التحليل الاقتصادي وبالتالي استبعاد فكرة التوقعات والميل لاكتناز النقود لفترات طويلة من الزمن ومن ثم اغفال وظيفة النقود كأداة لحفظ القوة الشرائية، ونتيجة لذلك فان الزيادة في عرض النقد ستؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة، وان مستوى الانتاج الكلي يتجه دائماً نحو المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية.

ب/ السياسة النقدية في الإطار الكينزي: هاجم جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) النظرية الكلاسيكية منتقداً رأيها القائل بان التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل، اذ يعتقد بأن حدوثه يحصل عند المستويات الأقل من الاستخدام الكامل او عند مستواه الكامل كحالة خاصة، وفي هذا الصدد انتقد افتراضها المتمثل بقانون ساي لإهمالها مستوى الطلب الكلي. حيث يرى كينز في الطلب الكلي كمحدد لمستوى الانتاج بشكل مباشر، وليس من الضروري أن يتطابق مع حجم الدخل الكلي وان اختلافهما يسبب اما البطالة (الطاقة الانتاجية الفائضة) أو التضخم (الارتفاع في المستوى العام للأسعار). وفي هذا الصدد اعتبر (Keynes) ان التغيرات قصيرة الاجل في سعر الفائدة هي الاكثر اهمية بالنسبة للسياسة النقدية. اذ تعد الفائدة في ضوء النظرية الكينزية ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها، وفي هذا الصدد تكمن مساهمة كينز في تحقيق التكامل بين نظرية النقود ونظرية القيمة. وهي مرتبطة مع بعضها البعض من خلال نظرية الناتج والتوظيف، فالتغيرات في كمية النقود من خلال تأثيرها على طلب الاستثمار عن طريق تغيرات سعر الفائدة سوف تؤدي الى التغير في مستوى التوظيف والناتج ومن خلال تأثيرها على تكاليف الانتاج سوف تؤثر على الاسعار او على قيمة النقود وهذا ما افترضته النظرية الكلاسيكية. وعلى الرغم من التوضيح النظري لكينز حول العلاقة بين القطاعين النقدي والحقيقي فانه شكك في مدى فاعلية التأثير النقدي هذا على مستوى الدخل والانتاج في التطبيق العملي وخصوصاً إذا ما كان الطلب على النقود واستناداً الى ذلك نادى كينز الى ضرورة ان يكون للدولة سياسة نقدية مدروسة من خلال تخفيض سعر الفائدة واضعاف قيمة الوحدة النقدية عن طريق زيادة كمية النقد المتداول مع تحديد معدل رسمي لسعر الفائدة يكون قدر الامكان في اوطأ المستويات.

ج/ السياسة النقدية في الإطار النقودي: لقد كانت هذه المدرسة بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية، ونهضة كبيرة للاعتقاد بان اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة، اذ حذر اقتصاديو هذه المدرسة من ان النشاط الكينزي هو الاكثر طموحاً وانه يقوم على نظريات معيبة، ولما كانت التدابير الماضية قبل عام 1961 بشأن السياسة الاقتصادية قليلة التركيز على السياسة النقدية بقدر ما كان النموذج الكينزي يأخذ دوراً صعودياً بجانب السياسة المالية، واستنتج ((فريدمان)) من هذه التدابير كعامل من عوامل عدم الاستقرار، بالنظر لعدم فاعليتها في الامد القصير، فإنها ترتبط بمتطلبات الامد الطويل، اي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب طول وتغيرات فترات التأثير التي تنطوي عليها اثار السياسة النقدية،

اي العمل على ضرورة استعمال القاعدة النقدية (Monetary Base) بدلاً من قيام السلطة النقدية على تقديرات عرض النقد وذلك من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي، ولما كان النقوديون يعتقدون بأن الاثر الاولي للنمو النقدي سيقع اولاً على الانتاج اكثر منه على الاسعار، فانهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم ان يتغيرا دائماً بنفس الاتجاه في الاجل القصير، وانه على الدوام وخلال الاجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية، اي ان سبب التضخم هو عوامل نقدية صرفه ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق.

واستنادا الى ذلك فان منهج النقوديون يعطي للنقود اهمية كبيرة في التأثير على الانتاج في الامد القصير، فيما ينحصر تأثيرها على الامد الطويل وبمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ومن ثم ايقاف التغيرات في السياسة المرنة.

د/ السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة: يطلق عليها احياناً اسم فرضية التوقعات العقلانية (Rational Expectation Hypothesis)، ظهرت في مطلع الستينات من القرن الماضي كتحد للنماذج التقليدية والكينزية، فكان اول من صاغها الاقتصادي (Muth) وادخلت حيز الوجود في مطلع السبعينات من (Lucas, Walas, Barro, & Sargent)، وملخص هذه الفرضية هي ان الوحدات الاقتصادية وخلال ما تتمكن الحصول عليه من معلومات للظواهر والمتغيرات الاقتصادية النقدية والمالية فانه سيمكنها ويجعلها ان تكون قادرة على بناء توقعاتها المستقبلية، واهم هذه التوقعات هي ما يمكن ان يتوقعه الافراد بالنسبة للأسعار في المستقبل ونتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بناءً على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية يرى لوكاس (Lucas) في التغيرات النقدية من خلال عرض النقد تؤدي الى احداث تقلبات دورية في الاقتصاد وينخفض نتيجة ذلك استجابة التغيرات في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي للتغيرات في السياسة النقدية وبالتالي يقلل من فاعلية هذه السياسة وخصوصاً عندما يمر وقت كافي ويتعرف الناس على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة.

هـ/ السياسة النقدية في إطار اقتصاديات جانب العرض: ظهرت هذه المدرسة في اواخر السبعينات من القرن العشرين بعد ان تبين لمعظم اقتصاديها منهم (آرثر لافر، كريج روبرتسون، ونورمان تيور) ان اسلوب السياسات الاقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء أكان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلي او عن طريق اجراءات السلطات النقدية المتشددة، وعلى الرغم من اتفاق معظم علماء الاقتصاد على اهمية السياسة النقدية على التأثير في البطالة والمخرجات على المدى القصير، فان اقتصاديو هذه المدرسة ادركوا ضرورة مواجهة مخاطر التضخم والبطالة ليس عن طريق السياسات النقدية المتشددة او خفض النفقات حتى تم وصفها بالعلاج المر.

اذ يرى اقتصاديو هذه المدرسة في العرض من السلع والخدمات كأهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في اعتمادها على الطلب الكلي لان الطلب يمكن ان يتعثر، فاذا ما تخلف الطلب الاستهلاكي فانه يجر الاقتصاد الى الركود وهنا على الحكومة التدخل مع حوافز ضريبية ونقدية لدعم

رغبات المنتجين في توفير وإيجاد السلع والخدمات لرفع وتأثر النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن اقتصادي جانب العرض يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة. (كاسم، 2016، صفحة 66-70).

المبحث الثاني: مدخل إلى السيولة المصرفية

تقوم البنوك بجمع وتجميع الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، ومن ثم توجيهها على شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي. يترتب على هذا الدور توفير السيولة المناسبة بالمبالغ المطلوبة وفي الوقت المناسب، مما يساهم في تسهيل وتنشيط النشاط الاقتصادي من خلال أداء وظائف الوساطة المالية.

المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية

وردت عدة تعاريف تخص السيولة المصرفية يمكن ذكر البعض منها:

- السيولة Liquidité في معناها المطلق تعني النقدية Cash Money أما السيولة في معناها المجرد على أنها القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات. أما ما تعنيه السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهو عرض النقد M2 المكون من النقد وودائع تحت الطلب M1 بالإضافة إلى الودائع المربوطة. (بوعبدلي وعمي سعيد، 2014).
- أما السيولة المصرفية فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. (عقل، 2006)
- " هي قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير". (عبد الحميد طلعت، ص189).
- كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "المدى" الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية".
- هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في موعيدها دون تأخير، فهي إذا ذات متغيرين أساسيين: أصول سائلة، وتواريخ استحقاق الديون (سيد الهواري، 1981، ص، 100)
- بناءً على ما تم ذكره سابقاً، يمكن تعريف السيولة المصرفية كالتالي: السيولة المصرفية تعبر عن قدرة البنك على تلبية الالتزامات القصيرة الأجل والاستجابة لطلبات الائتمان. يتطلب ذلك احتفاظ البنك بجزء من أصوله بشكل سائل وشبه سائل، مما يمكنه من تلبية احتياجات الاقتراض ومواجهة التحديات المالية العادية أو الطارئة بكفاءة وبدون فقدان في القيمة.

المطلب الثاني: مصادر السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

تحتفظ البنوك التجارية بالسيولة لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها وتجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل أو الاقتراض من البنوك الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاستغلال فرص الاستثمار باعتبار البنوك أحد المؤسسات التجارية التي تسعى بمجملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

أولاً: مصادر السيولة المصرفية

غالباً ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة المصرفية هما: السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية، وتتمثل السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك، وهو مجموع ما يوجد بحوزته من نقد سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل التي يقدمها الزبائن والودائع لدى البنوك الأخرى، أما السيولة شبه النقدية فهي الموجودات التي تدر عائداً للبنك ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، وتتكون من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل: سندات الحكومة، الأوراق التجارية المخصومة (الكبيلية، السند لأمر...). ويمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال:

أ) تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل البنوك الاستثمارات التي انتهت آجالها.

ب) بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل: بيع الأسهم والسندات والقروض السندية.

أما على جانب الخصوم فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع. (رجراج، 2014)

ثانياً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية ما يلي :

أ) عمليات الإيداع والسحب على الودائع: في حين تؤدي عمليات سحب الودائع إلى تقليل نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف لدى البنك المركزي، مما ينخفض إجمالي سيولته، إلا أن عمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية، تعزز سيولة المصرف التجاري. (روس وبيتر، 1999، ص 160، 161).

ب) معاملات الزبائن مع الخزينة العامة: سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضاً من خلال علاقة

الجمهور بالخزينة العامة، وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري

دائنين للخزينة ودائنين الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها:

- يعمل الزبائن في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وبالعكس سيولة المصرف تنقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

- تسديد الضرائب إلى الحكومة

- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظراً لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر. (ناجية عاشور، 2013/2014 ص 41:40)
- ج) **رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:** يتزايد مستوى سيولة المصرف التجاري عندما يكون رصيد حسابه الجاري دائماً لدى البنك المركزي نتيجة لتسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى. في هذه الحالة، يتم إضافة موارد نقدية جديدة إلى الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي، مما يعزز أرصده النقدية. عمليات المقاصة على مستوى الجهاز المصرفي تؤدي إلى تغيير في توزيع السيولة بين المصارف دون تغيير في إجمالي السيولة المصرفية. وعلى مستوى المصرف التجاري الفردي، يتأثر حجم السيولة المتاحة بناءً على أدائه في عمليات المقاصة، حيث يشهد المصرف الذي يحقق رصيداً دائماً تحسناً في سيولته والعكس صحيح. (رضا صاحب أبو احمد، 2002، ص 185).
- هـ) **موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:** ان دور البنك المركزي، كمثل للسلطة النقدية، هو القدرة على التأثير في السيولة المصرفية من خلال توفير النقد للمصارف. في حالة تبني البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، يهدف إلى تقليل الأرصدة النقدية المتاحة للمصارف، مما يقلل من قدرتها على منح القروض. تتضمن هذه السياسة رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني. وعلى الجانب الآخر، في حالة توسيع عرض العملة، يزيد ذلك من الأرصدة النقدية للمصارف، مما يوسع سيولتها، مما يسمح لها بتوسيع قدرتها على الاقتراض.
- و) **رصيد رأس المال الممتلك:** يُظهر النص أن رصيد رأس المال الممتلك يؤثر على سيولة المصرف. عندما يزيد رصيد رأس المال الممتلك، يزداد مستوى السيولة، والعكس صحيح، حيث يقلل انخفاض رصيد رأس المال الممتلك من مستوى السيولة للمصرف. ببساطة، كلما كان رصيد رأس المال الممتلك أعلى، زادت السيولة، وكلما كان أدنى، قلت السيولة. يعكس هذا التأثير على قدرة المصرف على تسديد التزاماته الجارية، حيث يتحدد ذلك بشكل أساسي بوفاء المصرف بمتطلبات رأس المال. (ليا زيدي نبيلة، ص 49).

المطلب الثالث: مخاطر السيولة المصرفية وأسبابها

أولاً: مفهوم مخاطر السيولة:

يُربط العديد من الاقتصاديين بين هزات النظام المصرفي وهيكل ميزانية البنوك، نظراً لعدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم المصرفية. ونتيجة لذلك، تتعرض البنوك لخطر السيولة، حيث يكمن هذا الخطر في عدم القدرة على تلبية الالتزامات المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر غير مقبولة، وعليه يمكن تعريف خطر السيولة كما يلي:

"مخاطر السيولة تكمن في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها. عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته القصيرة الأجل يُمكن أن يشكل بداية لظاهرة العجز، وإذا استمر هذا العجز، قد يؤدي إلى إفلاس البنك". (عبد الغفار حنفي، 2002، ص162)

"يعبر خطر السيولة عن عدم كفاية أرصدة المصرف النقدية لتلبية احتياجات المقرضين، وبتزايد هذا الخطر عندما يكون المصرف غير قادر على التنبؤ بالطلب الجديد على القروض أو سحب الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقد. (الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، 5-6 ماي 2009، ص14)

استناداً إلى المعلومات السابقة، ينشأ خطر السيولة عن عجز الأصول القصيرة الأجل في تلبية الاحتياجات المالية القصيرة الأجل، مما يؤدي إلى فجوة زمنية بين الأصول والخصوم. يتزايد هذا الخطر عندما يكون من الصعب على البنك توفير الأموال بتكلفة معقولة، وقد ينتج ذلك في نهاية المطاف عن إفلاس البنك

ثانياً: أسباب مخاطر السيولة

أهم الأسباب التي تؤدي إلى خطر السيولة في البنوك ما يلي:

(أ) أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة:

ازدياد حالات السحب، خاصة عندما يتعلق الأمر بمبالغ كبيرة، يضعف موقف البنك ويجبره على تسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية لتلبية هذه الالتزامات. يؤثر هذا التسييل الفوري على ربحية البنك، حيث يُضطر البنك إلى البيع بسرعة وقد يكون بسعر أدنى من القيمة المحاسبية، مما يؤدي إلى تقليل الأرباح وزيادة الخسائر.

(ب) أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية:

فيما يتعلق بجانب الالتزامات، عندما يزيد الطلب على سحب المودعين لأرصدهم، يجد البنك نفسه في حاجة لتوفير نقدية كبيرة. هذا قد يجبره على الاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو إصدار المزيد من الأوراق المالية مثل السندات لتلبية هذه الالتزامات.

أما في جانب الأصول، خدمة خطابات الاعتماد والضمانات التي تتم خارج الميزانية تشكل تحوّلًا فوريًا للقروض الفعلية عند اقتراض العميل. هذا يؤدي إلى ظهور مخاطر السيولة، حيث يضطر البنك إلى البيع القسري لبعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها العادلة لتوفير السيولة اللازمة .

(ج) أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق:

عندما لا تكون تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل ملائمة لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل للبنك، يحدث تباين زمني يسبب تحديات في تلبية الالتزامات المالية. يمكن أن يؤدي هذا التباين إلى ضغط على السيولة، مما يجبر البنك على البحث عن مصادر تمويل إضافية لتلبية الاحتياجات المالية في الوقت المحدد.

1- وهناك أسباب أخرى تتمثل في:

- صدمات السحب المفاجئة: تتعرض البنوك لها نتيجة انخراط المودعين في سحب أموالهم بشكل كبير بسبب اهتزاز ثقتهم في البنوك.
- غياب التعاون والقدرات المحدودة للاتصال والنقل: نقص في التعاون بين البنوك وصعوبات في الاتصال والنقل يمكن أن يؤثر سلبًا في التعامل مع الطوارئ، كما حدث في أحداث سبتمبر 2011 في الولايات المتحدة.
- خطر السيولة في الأسواق الناشئة: يتسبب في تحديات كبيرة للنظم المصرفية في البلدان الناشئة نظرًا لعدم استقرار الأسواق النقدية في تلك البلدان.
- ظاهرة التغير المتسرع والغير مستقر لقيم الأصول، فمثلا تقييم محفظة الأوراق المالية بالقيمة السوقية قد يؤدي بالمؤسسة إلى تفضيل التنازل عن هذه الأصول عوض الاحتفاظ
- عدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

المطلب الرابع: أدوات وتقنيات إدارة السيولة المصرفية

أولاً: مفهوم إدارة السيولة المصرفية:

هناك عدة تعاريف لإدارة السيولة نذكر منها ما يلي:

- تعني احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد. (علال الدين، 2011)
 - يقصد بإدارة السيولة الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف. (الشبيلي، 2013)
 - إن إدارة السيولة تعني قدرة المصرف الفردي على مواجهة التزاماته التي تشمل وبصوره أساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع. والسيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أمواله
 - غير السائلة وبذلك يمكن القول بان السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف. (اللوذي، زويلف، ومدحت، 1997)
 - ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة السيولة على أنها:
 - " مجموعة الأموال المحتفظ لدى المصارف والمؤسسات لمواجهة الالتزامات ".
- ثانياً: أدوات وتقنيات إدارة السيولة المصرفية:
- تستخدم المصارف تشكيلة متنوعة من الأدوات والاستراتيجيات والتقنيات لإدارة السيولة والتعامل مع مخاطرها، وفيما يلي عرض لأهمها:

(أ) استراتيجيات إدارة السيولة: توجد ثلاث استراتيجيات لإدارة السيولة هي:

(1) إدارة سيولة الأصول: تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدراً بديلاً للنقد. وأما الأصول السائلة فهي التي تتميز بإمكانية التحويل السريع إلى سيولة وباستقرار سعرها وقابليتها للمناقلة (التحول من نقد إلى أصل أو العكس بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة. ورغم مزايا هذه الاستراتيجية إلا أنها مكلفة نوعاً ما وتسبب خسائر نتيجة تكاليف التسييل.

(2) إدارة سيولة الخصوم: وتعتمد على لجوء المصرف إلى السوق النقدي (للشراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة، وتلجأ إلى هذه الاستراتيجية المصارف الكبيرة والراسخة في السوق المصرفية، أي أنه هذه الاستراتيجية تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالي. ومن أدواتها اتفاقيات إعادة الشراء (Repos)، الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى... وتعتبر هذه الاستراتيجية جد خطيرة بسبب تذبذبات أسعار الفائدة وحالة اللائقين فيما يتعلق بالدخل الصافي للمصرف.

(3) الإدارة المتوازنة: تقع الاستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطاً بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات، بمعنى آخر أن على المصرف الاحتفاظ بأصول سائلة (دون إفراط مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض (من السوق النقدي). ويمكن اعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة شكلاً من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي بحسب تعريفها فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظه أصول المنشأة، وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظه الخصوم لكنها تهتم فقط بجانب السيولة دون بقية الجوانب كالربحية والنشاط والمديونية (قندوز وبراضية، 2014)

(ب) أدوات وتقنيات إدارة السيولة وتشمل:

(1) اتفاقية إعادة الشراء: هي عقد بين طرفين لبيع ومن ثم إعادة شراء لأدوات مالية غالباً ما تكون أدوات خزانه بغرض سد العجز الطارئ في السيولة.

(2) بيع أو شراء الأوراق المالية: يلجأ المصرف إلى بيع جزء من أوراقه المالية قصيرة الأجل واستخدام حصيلتها في تغطية عجز السيولة، أما في حالة الفائض فيمكنه شراء أوراق مالية تحقق له عائداً وتدعم احتياطياته.

(3) التوريق المصرفي: يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة أساساً في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمن التدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف.

(4) الاقتراض من خلال سوق اليورو دولار: يشير سوق الدولار الأوروبي إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص الأوروبية، ولم يعد الأمر قاصراً على الدولار، بل يشمل عملات أخرى، ويمكن أن تلجأ إليه المؤسسات المالية للاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها هذه المصارف بضمانة قيمتها.

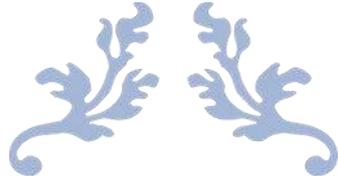
(5) استدعاء الاحتياطي الفائض: إذا احتاج المصرف التقليدي لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف طارئة فإنه يمكنه استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعاً لدى البنك المركزي.

(6) سوق النقد ما بين البنوك: وهو جزء خاص من السوق النقدي مخصص للمؤسسات المالية وهو بمثابة قناة للسيولة من البنوك ذات الفائض نحو المصارف ذات العجز ومكان لتدخل البنك المركزي لممارسة سياسته (قندوز وبراضية، 2014).

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية أحد السياسات الاقتصادية الرئيسية، حيث تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي. تعتمد هذه السياسة على مجموعة متنوعة من الأدوات مثل تغيير معدلات الفائدة والخصم، وتنفيذ عمليات السوق المفتوحة، وتحديد السيولة المتداولة، وتنفيذ سياسات الرقابة على الائتمان.

من ناحية أخرى، تعتبر السيولة المصرفية أساسية لاستقرار النظام المصرفي واقتصاد البلد، حيث يسعى البنوك إلى تلبية احتياجات العملاء والتعاملات المالية اليومية بسهولة. يتأثر مستوى السيولة المصرفية بعدة عوامل، منها الودائع المصرفية، والاحتياطيات النقدية، والقروض المتاحة، وتدهور الأصول. تستخدم البنوك مجموعة من الأدوات والتقنيات لإدارة السيولة المصرفية، مثل إدارة الودائع، وإدارة الاحتياطيات النقدية، بشكل عام يجسد تحليل السياسة النقدية والسيولة المصرفية أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد.



الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية في

الجزائر من فترة 1990 الى 2023



تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى معرفة دور السياسة النقدية في إدارة المشكل العجز في الجزائر الذي تعتبر من بين اهم الأسباب الأساسية للسياسة الاقتصادية، فتم القيام بتحدث حول كل ما مرة به السياسة النقدية في الجزائر من سنة 1982 الى 2022 مع دراستها وتحليلها.

ونتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مراحل السياسة النقدية [1990-2023].

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات ومتغيرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة النقدية من 1989-2023.

لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وقد كان هذا الانتقال عائد إلى الاختلالات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وقد مست كل القطاعات وبالأخص القطاع المصرفي فقامت الدولة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات المصرفية والنقدية بداية من قانون 86-12 الصادر سنة 1986 المتعلق بالقرض والبنك، وبعده القانون التعديلي 88-06، واصلت موجة الاختلالات حتى تم اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية لسد العجز القائم، وفي سنة 1990 صدر قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعاد السياسة النقدية مكانتها وأهميتها، كما حظي البنك المركزي بالاستقلالية في تسيير أدواته النقدية كما أنشأ السوق النقدية بين البنوك.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض 90-10.

أولاً: التطرق إلى قانون النقد والقرض 90-10:

بعد فترة من الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي لم تحقق النجاح المرجو بسبب النظام الاشتراكي السابق، دخلت البلاد في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحر. تضمنت هذه المرحلة العديد من الإصلاحات بين عامي 1986 و1988، قبل الوصول إلى إصلاحات جذرية في عام 1990 مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990. (قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض)، والذي جاء بناءً على قرار المجلس الشعبي الوطني، حيث تم وضع وثيقة تمثل القانون الأساسي للبنك المركزي ونظام تسيير البنوك والائتمان في آن واحد. أعاد هذا القانون للسياسة النقدية مكانتها التي كانت ملغاة في النظام السابق، ووضع إطارها القانوني، كما أعاد للبنك المركزي مهامه ووظائفه، حيث أصبح يتمتع بالاستقلالية وسمي "بنك الجزائر" وفقاً للمادة 12 من قانون 90-10. تم إلغاء قانون 86-12 بموجب هذا القانون الجديد المتعلق بالنقد والقرض.

مكّن هذا القانون المشرع الجزائري من تحقيق التناسق بين المركز القانوني للبنك المركزي وسياسة اقتصاد السوق التي انتقلت إليها البلاد. كما تم إنشاء سوق نقدية للتعاملات بين البنوك، تشمل قضايا النقد والائتمان والبنوك من حيث الشكل القانوني وأنشطة البنوك، ومراقبة البنوك ومعايير التسيير وغيرها. أعطى هذا القانون اتجاهاً جديداً للسوق النقدية الجزائرية والنظام المصرفي ككل، وأدى إلى تعديل مهام البنوك العمومية من خلال تشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، والدخول في الأسواق المالية، وتمكينها من المنافسة البنكية وتحقيق المردودية زائنة، ص 44).

ثانياً: أهداف قانون النقد والقرض 90-10:

- بناء نظام مصرفي قوي يقوم بتمويل الاقتصاد بالطرق التقليدية، ومنح الاستقلالية للخزينة لتقوم بدورها كصندوق للدولة وتمويل الاقتصاد.
- اتباع أسس وقواعد اقتصاد السوق بهدف تطوير عملية تخصيص الموارد.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- بناء علاقة قائمة على أساس الاستقلالية التجارية والتعاقدية في جو تنافسي بين القطاع المصرفي والمؤسسات العمومية .
- تحسين المناخ الاستثماري من خلال صدور قانون الاستثمار، وجلب المستثمرين الأجانب من خلال تسهيل الإجراءات من قبل بنك الجزائر، وإنشاء سوق مالية.
- التخلص من المديونية ومحاربة التضخم .
- إعادة تأهيل السلطة النقدية ومنح الاستقلالية للبنك المركزي، لخلق جو ملائم للدخار والاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مقبول.
- تحسين العمل البنكي والوساطة البنكية، وتطوير الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف، من خلال وضع أنشطة ووظائف جديدة للبنوك، وتشجيع المنافسة البنكية.
- إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العمومية .
- توسيع القطاع المصرفي بالسماح بفتح بنوك تجارية خاصة محلية وأجنبية .
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني .
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد أسعار الفائدة من قبل البنوك .

(سمية، سنة 2015-2016، ص 255)

(بن علي، 2006 الجزائر، ص 188-189).

ثالثا: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10:

لقد جاء قانون النقد والقرض 90-10 وفق عدة مبادئ مبلورة من الإصلاحات السابقة كقانون البنك والقرض 86-12 وقانون استقلالية البنوك 88-06، وأيضا جلب هذا القانون عدة افكار جديدة خاصة بالجهاز المصرفي، وتتمثل أهم هذه المبادئ في:

(من تلخيص الباحث بالاعتماد على: بن علي، ص 186-188. لطرش، ص 196-199.

المادة 213 من القانون 90-10، ص 544.

المادة 77 من القانون 90-10، ص 529)

أ) الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أعطى صياغة جديدة للعمل المصرفي، بحيث أكد على الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، وهذا من أجل أن تكون الأهداف المسطرة نقدية بناء على الأوضاع النقدية للاقتصاد قد أدى هذا المبدأ التحقيق مجموعة من الأهداف:

نعم، هذه النقاط تندرج تحت مبدأ "الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية" الذي جاء به قانون النقد

والقرض 90-10، وهي تهدف إلى:

- منح البنك المركزي الدور المحوري في النظام النقدي من خلال التحكم في السياسة النقدية.
- تنشيط السوق النقدية واستخدام السياسة النقدية كأداة لضبط النشاط الاقتصادي والتحكم فيه.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- إنشاء بيئة غير تمييزية في منح القروض، حيث تمنح القروض للمؤسسات العامة والخاصة على قدم المساواة دون تفرقة.
- السعي إلى تحديد سعر فائدة أمثل يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية ويسهم في اتخاذ قرارات الائتمان الصحيحة.
- بشكل عام، هدف هذا المبدأ إلى فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية للاقتصاد، بحيث تصبح السياسة النقدية أداة مستقلة لضبط وتنظيم النشاط الاقتصادي دون تدخلات أو قيود من القطاعات الحقيقية للاقتصاد.

ب) الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية :

قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10، كانت الخزينة العمومية تتمتع بحرية كاملة في تمويل عجزها من خلال اللجوء إلى البنك المركزي والحصول على الموارد الناتجة عن الإصدارات النقدية الجديدة دون أي قيود أو موانع.

لكن بعد صدور هذا القانون، تم وضع حد لهذه الممارسات، حيث لا يمكن للخزينة العمومية الحصول على تمويل من البنك المركزي دون مقابل. وقد نص القانون على فرض شروط وقواعد وأسس محددة لتمويل الخزينة العمومية ولجئها إلى البنك المركزي.

من بين هذه الشروط، وضع جدول زمني لسداد الديون المستحقة للخزينة العمومية تجاه البنك المركزي على مدى 15 سنة. كما سمح القانون بإمكانية تقديم تسبيقات للخزينة العمومية في حدود 10% من الإيرادات العامة للدولة، على ألا تتجاوز مدة هذه التسبيقات 240 يوماً، ويتم تسديدها قبل نهاية السنة المالية.

علاوة على ذلك، حدد القانون السقف الأقصى لقيمة السندات العمومية التي يمكن للبنك المركزي حيازتها بنسبة 20% من رصيده المالي. تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق الأهداف التالية :

- توفير المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية بفعالية .

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية .

ج) الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض :

في ظل النظام السابق كانت الخزينة هي المسؤولة الرئيسية عن تمويل الاقتصاد من خلال استثمارات المؤسسات العامة. وقد ألغى هذا دور القطاع المصرفي في التمويل، وحصر دوره في مراقبة تدفق الأموال من الخزينة إلى تلك المؤسسات. ومع صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، تم الاعتراف بدور البنوك في تمويل الاقتصاد، ولكن حصره في تمويل الاستثمارات العامة من قبل الحكومة، وفتح هذا المبدأ المجال لتحقيق الأهداف التالية:

- إلغاء دور الخزينة في تمويل الاقتصاد واقتصار دورها على بعض الاستثمارات الاستراتيجية المخططة.

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لدورها الأساسي ووظائفها التقليدية في التمويل ومنح القروض

- جعل منح القروض يعتمد على الجدوى الاقتصادية للمشروع ومردوبيته، بدلاً من الخضوع لقواعد إدارية.

د) مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية:

مجلس النقد والقرض هو السلطة النقدية المستقلة التي تم إنشاؤها بموجب قانون النقد والقرض رقم 90-

10. قبل صدور هذا القانون، كانت هناك تعارضات حول من يمتلك السلطة النقدية، حيث ادعت جهات متعددة في الدولة بأنها المسؤولة عنها، مثل وزارة المالية والخزينة والبنك المركزي.

ولحل هذا التضارب، جاء قانون النقد والقرض بإنشاء مجلس النقد والقرض كهيئة مستقلة عن جميع

الجهات الأخرى، وأناط به المسؤولية الكاملة عن السياسة النقدية. ويتميز مجلس النقد والقرض بالخصائص التالية:

- هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن السياسة النقدية، مما يضمن انسجامها وتجنب التعارض.
- يتمتع باستقلالية تامة في ممارسة مهامه، مما يضمن تنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المحددة دون تدخلات خارجية.
- يندرج ضمن الدائرة النقدية، مما يمكنه من التحكم في النقد وتفايدي التعارض بين الأهداف النقدية والأهداف الأخرى.

رابعاً: الهيئات المنظمة للسياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 90-10.

تتمثل هيئات النظام النقدي التي جاء بها قانون النقد والقرض في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض

واللجنة المصرفية وسوف نوضحها كما يلي:

أ) مجلس النقد والقرض:

يعد مجلس النقد والقرض الهيئة المستقلة التي تولدت من صدور قانون النقد والقرض، وحسب المادة 32

من القانون 90-10 فهو يتكون من المحافظ رئيساً ونوابه الثلاثة بالإضافة إلى ثلاثة موظفين سامين يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة، كما أنه يمكن لأي أحد من الأعضاء تسريب أية معلومات في حوزتهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلا في حالة الإدلاء بشهادتهم في حالة دعوة جزائية، وحسب قانون النقد والقرض فقد أعطى للمجلس النقد والقرض صلاحيات هامتين الأولى كونه مجلس إدارة بنك الجزائر والثانية كونه سلطة نقدية. (يسعد عبد الرحمان، 1990-2013).

1- مجلس النقد والقرض كمجلس إدارة بنك الجزائر:

باستناد إلى المادة 19 من القانون 90-10، يعمل مجلس النقد والقرض كمجلس إدارة لبنك الجزائر

بصفته سلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية. يتمتع هذا المجلس بصلاحيات واسعة تشمل إدارة

شؤون البنك وفقاً للمادة 43 من القانون، مثل فتح وإغلاق الفروع والوكالات، وإجراء التعديلات على الميزانية خلال السنة حسب الضرورة، والموافقة على التقرير السنوي المقدم من المحافظ لرئيس الجمهورية بالنيابة عنه.

يُسمح للمجلس بالتواصل مع المؤسسات والأشخاص الخارجيين للاستفادة من خبراتهم واستشاراتهم، مما يعزز الانسجام في التخطيط ويسهم في وضع سياسات نقدية موثوقة ومصداقية. تتضمن صلاحيات المجلس أيضاً

تحديد الميزانية السنوية للبنك مع إمكانية إجراء التعديلات عليها عند الحاجة، مما يضمن استمرارية تنفيذ السياسات والبرامج المالية بكفاءة وفعالية. (عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، ص 57).

2- مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية:

بناءً على المادة 44 من قانون 90-10، يمتلك مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية صلاحية إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بتحديد وإصدار أنظمة الصرف للنقد والعملات. وبموجب المادة 45 من نفس القانون، يتولى المجلس كسلطة نقدية تقديم التراخيص لإنشاء وفتح بنوك ومؤسسات مالية، سواء كانت وطنية أو أجنبية، بالإضافة إلى فتح فروع لها. يحتفظ المجلس بالحق في تعديل هذه التراخيص أو إلغائها وفقاً للظروف والمتطلبات الاقتصادية والمالية..

بموجب الفقرة ج من نفس المادة، يتم تفويض المجلس أيضاً بصلاحيات تطبيق نظام الصرف، وهذا يتضمن تنظيم الخصومات، وقبول السندات، وتحديد شروط فتح البنوك، ومراقبة الصرف، وتنظيم سوق الصرف. تلك الصلاحيات تعكس دور المجلس كسلطة نقدية رئيسية في تنظيم وإشراف القطاع المالي والبنكي في البلاد، وتعزز دوره في تطبيق سياسات نقدية موثوقة ومتوازنة.

ب) اللجنة المصرفية:

اللجنة المصرفية تتمتع بصلاحيات رئيسية في مجال الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وتنفيذ القوانين المصرفية والمالية. وفقاً لما ورد في المادة 144 من قانون 90-10، تتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي أو نائبه كرئيس، بالإضافة إلى قاضيين منتدبين من المحكمة العليا وعضوين مقترحين من وزير المالية، حيث يتم اختيارهم بناءً على كفاءتهم وجدارتهم في مجالات المصارف والمالية والمحاسبة. دور اللجنة يتضمن الرقابة على تنفيذ القوانين والأنظمة المصرفية والمالية، وتطبيق العقوبات على المخالفين وفقاً للقوانين الجزائية. كما تعمل اللجنة على متابعة وتقييم المخاطر المالية وتصنيف الديون حسب مستوى المخاطرة، وتشكيل احتياطات لمواجهة مشاكل مخاطر الصرف والتحفظات الأخرى.

البنوك والمؤسسات المالية مطالبة بالتعاون مع اللجنة المصرفية وتقديم المعلومات والتوضيحات اللازمة، ويجب عليها عدم الاحتجاج بسرية المعلومات المهنية في هذا السياق. وفي حالة وجود مخالفات للقوانين والتشريعات، يحق للجنة اتخاذ الإجراءات والتدابير العقابية ضد البنوك والمؤسسات المالية المخالفة، وذلك بهدف ضمان التزامها بالمعايير والضوابط المصرفية والمالية المحددة. (المادة 143 من القانون 90-10 ص 536).

المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال المرحلة [1989-1999].

أولاً: السياسة النقدية وبرنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989:

الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري ناتجة عن عدة عوامل، سواء داخلية أو خارجية، منها التضخم المرتفع وتفاقم المديونية الخارجية والاختلال المستمر في ميزان المدفوعات. هذه الظروف تعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث فشلت الجزائر في تحسين الوضع رغم محاولات الإصلاح التي بذلتها، مما دفعها للجوء للهيئات المالية الدولية للمرة الأولى، على الرغم من عضويتها فيها منذ 1966.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي تم في 31 مايو 1989 لمدة 12 شهراً، وكان يتضمن سحباً تلقائياً من الشريحة الاحتياطية عندما تعلن الجزائر عن حاجتها لتمويل عجز ميزان المدفوعات، وحصلت الجزائر على مساعدات بقيمة 155.7 مليون وحدة سحب خاصة (200 مليون دولار) في مايو 1989، وأخرى بقيمة 315.2 مليون وحدة سحب خاصة (360 مليون دولار) كتمويل تسهيلي تعويضي. (خالدي، 1996، ص 195).

الاتفاقات تضمنت شروطاً مثل تحرير التجارة الخارجية وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي لصالح الآليات السوقية، وتغيير السياسات المالية للتصدي للتضخم وتقليل قيمة الدينار، وتحرير الأسعار وإصلاح النظام الضريبي والجمركي (بن علي عاشور، ص 9).

ومن أهم النتائج التي سجلت في الواقع العملي أثناء تطبيق هذا البرنامج نذكر:

- زيادة معدل الفائدة من 7.5% في 1989 وإلى 10.5% في 1991، مما أثر على الوضع الاقتصادي ونموه.
- حدد سعر تدخل البنك المركزي في السوق النقدية 17%.
- ارتفعت الكتلة النقدية بين سنتي 1989، 1990 بنسبة 11,32%، أما التغير في الناتج الإجمالي فكان ضعيفا جدا قدر بـ 0,80%، وهذا ما يدل على أن عدم تطابق المؤشرات العينية والمؤشرات النقدية ما يدل على وجود كتلة نقدية بدون مقابل.
- سجل معدل التضخم لسنة 1989، 9,21% ليرتفع سنة 1990 إلى 17,9% وهو ما يؤكد التعامل بمعدل فائدة حقيقي سالب. (بن طالبي، جوان 2008، ص 176).

ثانيا: موقع السياسة النقدية ضمن برنامج الاستعداد الائتماني الثاني لسنة 1991:

في عام 1991، عقدت الجزائر اتفاقية "الاستعداد الائتماني الثاني" مع صندوق النقد الدولي لمدة 10 أشهر، وحصلت على مبلغ قدره 300 وحدة سحب خاصة (ما يعادل 400 مليون دولار). تم تقسيم هذا المبلغ إلى أربع شرائح، لكنها لم تحصل على الشريحة الرابعة بسبب عدم الالتزام بالشروط المتفق عليها في مارس 1992. ومن النتائج الفعلية المحققة سنة 1991 هي كالتالي:

- تقادم عجز ميزان رؤوس الأموال: العجز المسجل في ميزان رؤوس الأموال قد ازداد وصل إلى 1.23 مليار دولار.
- تطور السوق الموازية: زاد الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازية، مما أدى إلى تسرب نقدي خارج القنوات الرسمية، وهذا يعكس التحديات التي واجهت سياسة الصرف في تلك الفترة.
- ارتفاع في الكتلة النقدية ومعدل التضخم: سجلت الكتلة النقدية ارتفاعاً بنسبة 21.3%، وكذلك ارتفع معدل التضخم بنسبة 22.8%، وهذا يعكس تأثير سياسات النقد والتمويل في تلك الفترة.
- تحديات في السياسة النقدية: تظهر فعالية السياسة النقدية من خلال تراجع في نسبة السيولة وزيادة نسبة القروض المقدمة للاقتصاد، مما يشير إلى التحديات في إدارة النقد والتمويل.

ثالثا: السياسة النقدية وبرنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين للجزائر مع صندوق النقد الدولي، وبسبب الضغوط الاقتصادية التي تمر بها البلاد، كان لا بد من اللجوء مرة أخرى إلى الصندوق للاتفاق على برنامج ثالث يعرف برنامج التكيف والتعديل الهيكلي الذي تم تنفيذه في الجزائر في الفترة من 1990 إلى 1999 كان جزءًا من سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجه البلاد في تلك الفترة. وقد أثر هذا البرنامج بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلاد نذكر منها الآثار الآتية:

- إعادة هيكلة الاقتصاد: تمثلت إحدى الآثار الرئيسية في برنامج التكيف والتعديل الهيكلي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، من خلال تحرير القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشجيع الاستثمار والخصخصة.
 - زيادة الاستثمارات الأجنبية: ساهم البرنامج في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، مما أدى إلى تحسين البنية التحتية وزيادة الفرص الاقتصادية.
 - تحسين الأداء المالي للحكومة: ساعد البرنامج في تحسين الأداء المالي للحكومة الجزائرية من خلال التقليل من العجز في الميزانية وتحسين إدارة الموارد المالية.
 - تنويع مصادر الدخل: سعى البرنامج إلى تنويع مصادر دخل البلاد من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية وتحفيز القطاعات الأخرى للنمو والتطور.
- ومن خلال تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي الاستعداد الائتماني الثالث، تم تحقيق نتائج مهمة وفعالة منها:

- تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج الداخلي المحلي من 3% إلى 6% في الفترة 1994-1995.
- تركيز الجهود على ضبط الكتلة النقدية ومنع توسعها، حيث تم تخفيضها من 21% في عام 1993 إلى 14% في عام 1994.
- استمرار التخفيض المستمر في قيمة الدينار بنسبة 40.17%، بهدف تقليل الفجوة بين الأسعار الرسمية والأسعار الموازية.
- التحول نحو استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية، بما في ذلك إدراج أداة الاحتياطي القانوني ابتداءً من عام 1994 للتحكم في السيولة النقدية والتصدي للتضخم. (من تلخيص الباحث بالاعتماد على - الهادي خالدي، بن علي، ص 195).

رابعا: دور السياسة النقدية ضمن برنامج التعديل الهيكلي (اتفاقية القرض الموسع) 1995-1998

يعد نجاح البرنامج 1994-1995 ولمواصلته في الإصلاحات الهيكلية التي بدأها برنامج الاستعدادي الثالث، استدعى مرة أخرى اللجوء للصندوق وتم إرسال له رسالة النية، فتم الاتفاق على برنامج التعديل الهيكلي الذي يدوم لـ 3 سنوات من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، بمبلغ قدر بـ 1169,28 مليون وحدة سحب خاصة أي 127,9% من حصة الجزائر، ومن المفترض تسديد هذه الديون على 25 قسط نصف سنوي والتي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ترتفع بداية من 30 نوفمبر 1999 إلى غاية 2011. وقد كان هدف هذا البرنامج تحقيق أمرين أساسيين الأول مواصلة تدعيم النتائج المحققة في برنامج الاستعداد الائتماني الثالث مع العمل على تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي، أ فهو لمتابعة الإصلاحات الهيكلية للتثبيت والاستقرار، ومنه القيام بإصلاحات داخلية كمواصلة تحرير السياسة النقدية كعامل للضبط المالي وهذا بعد تحقيقها لهدف الاستقرار في الأسعار ، وكذا تحقيق الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف (يسعد عبد الرحمان، 1990-2013).

ومن أهم هذه النتائج نذكر:

- تسجيل انخفاض في معدل السيولة إلى 36,3% سنة 1996 بعدما كان في 1995 يقدر بـ 38,6%، ليعود ويرتفع سنة 1997 إلى 39,2% وسجل 46,3% سنة 1998.
- التحكم في معدلات التضخم لينخفض إلى 15% سنة 1996.
- ارتفاع احتياطات الصرف ليسجل في 30 جوان 1998 قيمة 8,5 مليار دولار.
- تنامي في نسبة الائتمان المحلي ليسجل سنة 1996 بـ 93% مقارنة بـ 5,3% سنة 1995.
- ارتفاع احتياطات الصرف ليسجل في 30 جوان 1998 قيمة 8,5 مليار دولار.
- تنامي في نسبة الائتمان المحلي ليسجل سنة 1996 بـ 9,3% مقارنة بـ 5,3% سنة 1995.
- تسجيل نمو نقدي قدر بـ 19,1% سنة 1998 لتصبح الكتلة النقدية 1789,4 مليار دج.
- قدرت نسبة العجز الكلي للميزانية العامة بالنسبة لنتاج المحلي 0,3% سنة 1996، وخدمة المديونية المنسوبة للصادرات من السلع والخدمات فسجلت انخفاض، ويعود الارتفاع في المديونية بشكل عام إلى ارتفاع في نسبة خدمة الدين للصادرات الذي ارتفع بشكل كبير في سنة 1994 ليلعب 47,2% ما دفع بالجزائر للاستدانة لتغطية قيمة استيرادها من السلع والخدمات (عبد المجيد ، ص 444)، وهذا ما نوضحه من خلال الجدولين:

- الجدول رقم 01-01: تطور المديونية وخدمة الدين في الجزائر خلال الفترة 1994-1999.

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المديونية (مليار دولار)	29.486	31.573	33.561	31.282	30.473	28.3
خدمة الدين (مليار دولار)	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2	5.1
تطور نسبة الدين (%)	47.2	38.8	30.7	31.7	47.5	39.2

المصدر: بالرجوع إلى: نعيمة ص 275.

علي، 2012 ص 202.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

لقد تطورت نسبة النمو الاقتصادي خاصة منذ 1994 لتسجل أعلى نسبة لها سنة 1998 بـ 5,1%، وكان سبب الضعف في معدلات النمو الاقتصادي هو الأسواق العالمية الانخفاض في أسعار البترول التي شهدتها، ومن خلال الجدول الموالي سوف نوضح تطور معدل النمو الاقتصادي:

- الجدول رقم 01-02 : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1993-1998.

البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو الاقتصادي (%)	-2.2	-0.9	3.9	3.8	1.2	5.1

- المصدر: العابد، مصطفى، ص 99.

المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض 90-10:

أولاً: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001

جاء الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 الذي يعدل ويتمم القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بتعديلات قليلة، لكنها اعتبرت تراجع عن روح قانون 90-10 يمكن توضيحها في النقطتين التالية:
(أ) تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين (بهناس وبن أحمد، 2013، صفحة 37):
- مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة شؤون البنك المركزي وتسييره ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

- مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.
(ب) تقليل من استقلالية البنك المركزي من خلال رفع عدد أعضاء مجلس النقد والقرض المعينين من طرف رئيس الجمهورية من ثلاثة (03) إلى ستة (06) أعضاء، كما تم إلغاء أحكام المادة 22 من قانون 90-10 والتي تحدد عهدت محافظ بنك المركزي ونوابه وذلك طبقاً للمادة 13 من هذا الأمر (الأمر رقم 01-01، 2001، صفحة 5).

(ج) إصلاحات الجيل الثاني: بعد ثلاثة عشرة سنة من صدور قانون النقد والقرض كان هناك حاجة إلى تغييره بسبب الظروف التي كانت تمر بها البلاد، ورغبة من السلطة التنفيذية في جعل القانون يساير حجم الإنفاق الضخم المقرر من خلال برامجها الاقتصادية.

ثانياً: قانون النقد والقرض لسنة 2003

يعتبر من الأمر 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض بمثابة إلغاء لقانون 90-10 وهذا ما نصت عليه المادة 143 " تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لاسيما القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل سنة 1990، ولقد جاء هذا القانون في 143 مادة مقسمة على ثمانية محاور أساسية (الأمر رقم 03-11، 2003، صفحة 21).

(أ) دوافع تبني قانون النقد والقرض لسنة 2003

تميزت هذه الفترة في تبني برامج اقتصادية للنمو من قبل السلطة التنفيذية ورغبة السلطة السياسية في تجميع مزيد من السلطات، بالإضافة إلى دوافع أخرى يمكن نكرها في العناصر التالية (عجة ، 2010، صفحة 111).

1- الدافع السياسي:

إن التشريع الجديد يحقق الانسجام المطلوب بين تصورات الحكومة وتصورات السلطة النقدية ممثلة في الجزائر، وهذا الانسجام شرط ضروري لتكريس التضامن، عكس ما أحدثه القانون السابق من تنازع في الاختصاص وتداخل في الصلاحيات واحتكار تقليدي للسلطة النقدية كلها من قبل مجلس النقد والقرض، الأمر الذي جعل الحكومة تجد صعوبة في تطبيقات الاقتصادية المعلنة.

2- الدافع الاقتصادي:

إن القانون الجديد للنقد والقرض يجعل من السياسة النقدية جزءا مندمجا في السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا الاندماج يدعمها من ناحية اعتبارها كأداة للتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي، في ظل الاعتمادات المالية الضخمة المخصص للبرامج الاقتصادية في تلك الفترة.

3- الدافع القانوني:

إن قانون 90-10 احتوى على عدة إضافات خاصة في مجال الصرف، اعتماد البنوك الخاصة، والرقابة التي استغلتها بعض البنوك الخاصة للممارسة الفساد وتهريب الأموال والقيام بالعمليات المصرفية المشبوهة والتي أثرت على المصدقية والثقة التي من المفروض توفرها في الجهاز المصرفي، الأمر الذي جعله عرضة لمخاطر لا تمس أموال المودعين فقط؛ ولكنها تشكل أيضا خطرا على الأمن والسلم الاجتماعي ، ويستدلون في ذلك بمضاعفات قضيتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

(ب) مضمون قانون النقد والقرض لسنة 2003:

حافظ هذا القانون النقد والقرض 03-11 على المبادئ الأساسية التي أقرها قانون 90-10 وأدخل بعض التغييرات التي يمكن اختصارها في النقاط التالية (بوسعيدة، 2023):

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وذلك بتحديد الأهداف النقدية، لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية.
- وضع قواعد الوقاية في سوق النقد والتأكد من نشر معلومات في السوق النقدية قصد تفادي مخاطر الاختلال.
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية.
- تدعيم التشاور والتنسيق بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي.
- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.

- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

ثالثا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

لقد جاء هذا التعديل بسبب أهمية النظام النقدي في أداء الاقتصاد من خلال المحافظة على التوازنات الداخلية وذلك بتنظيم حرية النفاذ إلى الأنشطة البنكية، في ظل التطور الكبير الذي شهده ميدان الأنشطة البنكية، ويمكن توضيح مضمون الأمر 04-10 من خلال تحليل أهم تعديلاته فيما يلي (الأمر رقم 04-10، 2010، الصفحات 11-15).

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل السعي نحو تحقيق استقرار الأسعار من خلال ما نصت عليه المادة 2.

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

- التوجه إلى إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظه البنوك والمؤسسات المالية، فقد تمت إضافة خدمات جديدة يمكن أن تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية، والمتمثلة في الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية، وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها، مع ضرورة مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

- تطبيق القانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي على البنوك والمؤسسات المالية من خلال النص على أن إنشاء أي بنك أو مؤسسة مالية في المستقبل من طرف مستثمر أجنبي يتطلب مساهمة وطنية في الرأسمال لا تقل عن 51%.

- توفير وإدارة وسائل الدفع حيث ينص الأمر 04-10 في مادته رقم 56 على ضرورة حرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها، كما تنص المادة 119 من نفس الأمر على ضرورة التزام البنوك بوضع وسائل الدفع الملائمة تحت تصرف زبائنها في آجال معقولة.

- تعزيز أمن وسلامة النظام البنكي وضمن هذا الصدد تنص المادة 97 من هذا الأمر على ضرورة التزام بنك الجزائر بالمهمة المتمثلة في السهر على ضمان سلامة النظام البنكي وتماسكه من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابي داخلي ناجع، وفي إطار سلامة النظام البنكي وصلابته فرض بنك الجزائر على البنوك العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائم لديه، لتلبية حاجيات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، وحتى يحرص على السير الحسن لهذه النظم.

- تغيير مركزية مخاطر إلى مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات غير المدفوعة، كما مس التعديل لجنة الرقابة البنكية.

المطلب الرابع: السياسة النقدية من 2014-2023:

أولاً: الأزمة البترولية :

- منذ يونيو 2014، شهدت السياسة النقدية في الجزائر تحولات كبيرة نتيجة انخفاض أسعار البترول، مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات الوقود. وتلك التحديات تضمنت:
- تدهور في الموارد المالية للحكومة وتراجع في الاحتياطات الأجنبية.
 - ارتفاع معدلات التضخم.
 - نقص في السيولة المصرفية.
 - عجز في الميزان التجاري والمدفوعات الخارجية.
 - تراجع قيمة الدينار الجزائري.
 - ضعف في الأدوات التقليدية للسياسة النقدية بسبب غياب سوق نقدي ومالي متطور .
- كان لا بد من اتخاذ إجراءات من طرف بنك الجزائر للتصدي لتلك التحديات، ومن بين هذه الإجراءات:
- تقليص تدريجي وتوقف عمليات امتصاص السيولة في العام الثالث من 2016.
 - تخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي ومعدل إعادة الخصم.
 - تطبيق أدوات سياسة السوق المفتوحة لإدارة معدلات الفائدة والسيولة المصرفية.
 - تحديد حد أقصى للقروض التي يمكن منحها من قبل البنوك والمؤسسات المالية.
 - استخدام تمويل غير تقليدي مثل شراء السندات من الخزينة لتمويل الاحتياجات الحكومية.
- هذه الخطوات جاءت بعد تغيير سياسة البنك من امتصاص السيولة إلى ضخها في السوق، مما دفعهم لاستخدام أدوات سياسية نقدية غير تقليدية لمواجهة تحديات الاقتصاد.

ثانياً: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

- جاء الأمر 17-10 بتعديل عميق له مدلولات وتأثيرات ونص القانون على إمكانية تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية وبشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك استثنائياً ولمدة 5 سنوات. وحددت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذه الآلية بـ (الأمر رقم 17-10، 2017، صفحة 4) :
- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
 - تمويل الدين العمومي الداخلي.
 - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .
- تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:
- توازنات خزينة الدولة.
 - توازن ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

كما حدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم، إن هذه التغيرات بسيطة الشكل لكنها عميقة الأثر والتي سمحت برونز التمويل غير التقليدي من خلال (سعودي وكزار، 2020، صفحة 452).

- أعفيت الخزينة من الشرط الذي يلزم بنك الجزائر يقرضها، وذلك يفتح حساب جاري لها على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، وبات باستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً. وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

- سمح التعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 تمديد المدة التي يمكن يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية على مكشوفات بالحساب الجاري من 240 يوم متتاليا إلى حد أقصاه 5 سنوات.

ثالثا : ازمة كورونا 2020 :

لم يكن بعد قد تعافى الاقتصاد الجزائري من ازمة انخفاض اسعار البترول سنة 2015، ليجد نفسه امام ازمة صحية عالمية غير مسبوقة (Covid19) والتي سرعان ما تحولت لازمة مالية واقتصادية كبيرة كونها تسببت في القطاعات الاقتصادية وزرع الذعر في جميع اقطار العالم. وقد تسببت هذه الازمة في اثار سلبية على شل جميع الاقتصاد الجزائري تتمثل في: (كرامة ، رحال، و خبيزة ، 2020) تراجع اسعار النفط في السوق الدولية نتيجة لتراجع الطلب على المنتجات البترولية بسبب توقف النشاطات والمؤسسات الانتاجية وتوقف حركة الطيران والشحن والنقل البحري. فقدان الجزائر لنصف مداخيلها من النقد الاجنبي بسبب تراجع اسعار النفط. تسجيل حالة من الركود التام بسبب تفشي الفيروس وحظر التجول.

رابعا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2023:

بعد عشرين سنة من صدور قانون النقد والقرض وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وبسبب الآثار السلبية للأمر رقم 17-10 ، حاولت السلطة السياسي في الجزائر معالجة هذه الاختلالات وتحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يتلاءم في رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جاء هذا القانون من خلال فتح نقاش وتميره إلى تركية على عكس 20 سنة التي كانت تمر من خلال أوامر رئاسية، لقد جاء القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق النقدي والمصرفي بمثابة إلغاء الامر 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003، أي إنه تعتبر المرحلة الثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية التي تشهدها الجزائر وجاء هذا القانون في 167 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب.

أ) دوافع قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 :

يمكن إبراز أهم الدوافع لتبني هذا القانون في ما يلي :

1- الدافع السياسي:

يدخل هذا التشريع الجديد ضمن التعهدات 54 التي تقدم بها رئيس الجمهورية في تطوير النظام المصرفي والنقدي، ومعالجة التدخلات المتكرر للسلطة التنفيذية في القرارات النقدية للبلاد، وتعزيز التشاور بين الطبقة السياسية في تبني هذا التشريع، لذلك نجد أن هذا القانون جاء بعد تشاور ومناقشة البرلمان عكس القانون

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السابق الذي جاء بأمر رئاسي ، ورغبة من أعلى السلطة في الجزائر بالقطيعة مع السياسات السابقة وتعزيز الحوار والانفتاح أكثر على المشاكل والطموحات الشعبية التي تجلت خصوص في فتح مكاتب الصرف والانفتاح على الصيرفة الإسلامية.

2- الدافع الاقتصادي:

جاء القانون في ظل الرغبة الدولة الجزائرية في تنويع القطاع الاقتصادي بعيد عن المحروقات من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، عن طريق المزيد من الانفتاح المالي وإصلاح نظام الصرف والاستفادة من التطور التكنولوجي والمالي الحاصل في القطاع النقدي والمصرفي العالمي بالاعتماد على العملة الرقمية وسائل الدفع الحديثة والاستفادة من التجارب الدولية في معالجة الأزمات المصرفية تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي، مع الرغبة في تعزيز الشمول المالي في البيئة النقدي والمصرفية الجزائرية في ظل توجه الدولة في فتح رأس المال البنوك العمومية من أجل زيادة تنافسيتها، ومن أجل مساهمة أكبر للقطاع النقدي والمصرفي في الديناميكية الاقتصادية التي ستشهدها الجزائر .

3- الدافع القانوني:

إن القانون رقم 09-23 جاء لمعالجة الاختلالات القانونية في القوانين السابقة في مجال الصرف؛ والنشاط المصرفي خاصة الصيرفة الإسلامية، من خلال إضفاء الطابع القانون الخاص بها نظرا لخصوصية عملياتها مع إعطاء البعد القانوني لمجال الحوكمة والرقابة المصرفية، واسترجاع هامش استقلالية البنك الجزائر وتعزيز صلاحياته ومواكبة مجلس النقدي والمصرفي لكل التطورات الحاصل في المجال النقدي وتمكينه من كل الأدوات القانونية التي تعزز سلطته في إدارة السياسة النقدية في البلاد، دون إغفال الثغرات القانونية الخاصة بمعالجة الأزمات المصرفية أو الأزمات التي يمكن أن تمر بها البنوك العاملة في الجزائر ، بهدف المحافظة على النظام المصرفي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي.

(ب) أهداف قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

لقد جاء القانون لتحقيق جملة من الأهداف التي تعكس حجم الطموح والإمكانيات الكبيرة للجزائر، لعل من أبرز هذه الأهداف نجد (وزارة العلاقات مع البرلمان، 2023) :

- التكييف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحويلات الاقتصادية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي.
- إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف.
- العمل على تعزيز الحوكمة في الكل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر.
- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني.
- يهدف القانون إلى زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة.
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- يهدف هذا القانون أيضا إلى إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لكي تصبح أكثر فاعلية.
- ويهدف إلى إضفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكيف القوانين بما يلائم منتجات الصيرفة الإسلامية.
- يهدف هذا القانون إلى توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية هو الدينار الرقمي الجزائري الذي يصدره ويديره البنك الجزائر .

ج) هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

لقد جاء القانون 2009-23 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في

الجزائر وهي:

- بنك الجزائر.
 - مجلس النقدي والمصرفي.
 - اللجنة المصرفية.
 - لجنة الاستقرار المالي.
 - اللجنة الوطنية للدفع.
- بالإضافة إلى لجنة ومصالح يديرها البنك الجزائر وهي:
- لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في إدارتها مع وزارة المالية.
 - مركزية المخاطر المؤسسات والأسر.
 - مركزية المستحقات غير المدفوعة.

د) مضمون قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

يعتبر القانون 2009-23 بمثابة تواصل لعملية الإصلاحات المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة

1990، ويمكن توضيح مضمون قانون المصرفي من خلال النقاط التالية:

1- تغيير اسم القانون:

القانون لم يعد اسمه "قانون النقد والقرض" كما كان في القانونين السابقين أي القانون 90-10 لسنة 1990 والأمر رقم 03-11 لسنة 2003، وإنما أصبح "القانون النقدي والمصرفي"، وهذا أفضل في نظر حسب العديد من الخبراء، لأنه أكثر دلالة.

1- تعزيز استقلالية البنك الجزائر وحوكمته:

يلاحظ أن القانون 09-23 يتضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر، ويقترح إعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة 5 سنوات، وهو ما يمثل رجوع لما كان عليه الأمر في قانون 90-10، الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك الجزائر، كما حدد المادة 22 منه تشكيلة مجلس الإدارة وتتكون من (القانون رقم 09-23، 2023، صفحة 6):

- المحافظ، رئيسا.

- نواب المحافظ.
- أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.
- أصبح بنك الجزائر ملزماً بالإضافة عن مجال السياسة النقدية والإشراف المصرفي ومساهمته في الاستقرار المالي المساهمة في ميزان المدفوعات مع الوضعية المالية الخارجية للجزائر، كما أكد القانون على حرص بنك الجزائر على نظم ووسائل الدفع، ولقد تم تعزيز مهام من خلال العمليات التالية (القانون رقم 23-09، 2023 الصفحات 9-11).
- العمليات على الذهب وتسيير احتياطات الصرف.
- عمليات السياسة النقدية، ولقد منح هذا القانون كل الأدوات الممكنة لبنك الجزائر من أجل تنفيذ السياسة النقدية مع مراعاة العمليات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية.
- منح السيولة الاستعجالية، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعة وتعزيزاً للآليات حفاظاً على الاستقرار المصرفي، من خلال منح السيولة الاستعجالية، كما لاذ أخير لبنك ذي ملامة يواجه ضغوط سيولة مؤقتة.
- عملياته مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية، نلاحظ بشكل واضح الرجوع إلى تحديد حجم تمويل بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية في حدود 10% من الإيرادات العادية للدولة خلال السنة السابقة.
- عمليات الاستثمار.

2- توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي:

- يخول القانون إلى المجلس صلاحيات جديدة بهدف مرافقة للتحويلات التي تشهدها البيئة المصرفية إذ يُوسع صلاحياته إلى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع، ويمكن تلخص أهم صلاحيات الجديدة للمجلس فيما يلي (القانون رقم 23-09، 2023، صفحة 12):
- منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذا الخدمات المصرفية.
 - إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسلامتها.
 - بالإضافة إلى المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، يضع كذلك المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع.
 - قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، إضافة إلى مزودي خدمات الدفع.
 - شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كفاءات إبرائه.
 - شروط اعتماد وإنشاء مزودي خدمات الدفع، ولا سيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال، وكذا كفاءات إبرائه وحماية زبائنهم، وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم.

3- تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية:

على الرغم من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الذي يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية منذ الاستقلال والذي أُعفي بنص النظام رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها ، حيث تبني مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل من الصيرفة التشاركية موضحا ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الإسلامية ولاسيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية (خذري وبوعكة ، 2022، الصفحات 73-74)، بالإضافة إلى تقييد هذه المنتجات الصيرفة الإسلامية في المراجعة والمشاركة والمضاربة الإجارة، السلم الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. (عزوز، 2022، صفحة 257).

إلا أن القانون 23-09 رسخ للصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وممارستها، فقد حددها كمايلي: "تعتبر في مفهوم هذا القانون عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية" (القانون رقم 23-09، 2023، صفحة 13).

كما أنه يتيح تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العميات المصرفية، وعززها من خلال تعيين شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية في المجلس النقدي والمصرفي وهذا يجعل السياسات تراعي خصوصيات المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، كما أجبر القانون 23-09 تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر (القانون رقم 23-09، 2023، صفحة 13).

4- توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية:

لقد جعل هذا القانون للجنة المصرفية سلطة إشراف بنكي، حيث أصبحت هي الوحيدة المخولة بالبت في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمتها المتعلقة بالتعرض للمخاطر، لا سيما منها خطر القرض وكذا أعمال التسيير المترتبة عليها ، حيث يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة بواسطة أعوانه، ويمكن للجنة أن تكلف بمهمة أي شخص يقع عليه اختيارها (القانون رقم 23-09، 2023، صفحة 20).

5- استحداث لجنة الاستقرار المالي:

تم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة والمراقبة الاحترازية للكلية وإدارة الأزمات، حيث تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف النظامية التي يمكن أن تهدده ومن خلال تعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة، ولقد حدد مهامها في حالتين (القانون رقم 23-09، 2023، الصفحات 24-25):

• المهام المتعلقة بالمراقبة الاحترازية الكلية:

- تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تضر باستقرار النظام المالي في مجمله.
- الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع إنتاج ونشر المعلومات والإحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي.
- إصدار كل القرارات أو التعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليتها، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية.
- السهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من آثارها.
- وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها ، وضمان تناسقها ومتابعتها

• المهام المتعلقة في حالة حدوث أزمة مالية:

- تقديم تقييم للتأثير المحتمل للأزمة على النظام المالي وكذا على مختلف قطاعات الاقتصاد.
- وضع استراتيجية للخروج من الأزمة واقتراح خطة لإدارتها من خلال تحديد رزمة للإجراءات الواجب اتخاذها والأدوات الواجب استخدامها للتخفيف من أثر الأزمة؛
- تنسيق الإجراءات التي تسمح باستعادة الاستقرار المالي.

• إنشاء اللجنة الوطنية للدفع:

- جاء إنشاء اللجنة الوطنية للدفع في وقت ما تزال الجزائر تحتفظ بنسبة مصرفية ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 30% حسب كثير من الخبراء (براهيمي، 2017)، وهذه اللجنة مكلفة بوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية وتتمثل مهمة اللجنة الوطنية للدفع فيما يأتي (القانون رقم 09-23، 2023، صفحة 25):

- متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية من طرف الفاعلين المعنيين.
- مراقبة تطور استخدام ونشر وسائل الدفع الكتابية.
- مراقبة استخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر.
- متابعة الابتكار في مجال وسائل الدفع الكتابية.
- إعداد مشروع تحيين الاستراتيجية الوطنية لوسائل الدفع الكتابية.

• رقمنة النشاط النقدي والمصرفي:

- لقد دعا هذا قانون إلى رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الرقمي الجزائري الذي يُطوره ويصدره ويُسيره ويُراقبه بنك الجزائر ، كما وسع من وسائل دفع لتشمل العملة الإلكترونية (القانون رقم 09-23، 2023 ، صفحة 13) كما رخص للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع وكل هذا يصب في انفتاح النشاط المصرفي الجزائري على التطورات التكنولوجية الحاصل وتعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية في بلادنا.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات ومتغيرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2022

تعتبر السيولة ومؤشرات السياسة النقدية من أهم العوامل التي تؤثر على الاقتصاد والاستقرار المالي في أي دولة. تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل للسيولة ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022. سيتم تحليل مجموعة من مؤشرات السياسة النقدية، بما في ذلك معدلات الفائدة، الخصم والاحتياطي الإلزامي باستخدام البيانات الزمنية لفهم التغيرات في هذه المؤشرات على مر السنين وتحليل تأثيرها على مؤشرات السيولة النقدية (M1 و M2).

المطلب الأول: مؤشرات السيولة والسياسة النقدية

الجدول رقم 02-03: تطور الكتلة النقدية ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المتغيرات السنوات	المجموع M1 (مليار دينار)	المجموع M2 (مليار دينار)	معدل الفائدة (%)	معدل الخصم (%)	نسبة الاحتياطي الإلزامي (%)
1990	270.083	343.006	8	7	---
1991	324.993	415.269	10.5	10.5	---
1992	369.711	515.894	11.5	10.5	---
1993	446.904	627.426	11.5	10.5	---
1994	475.833	723.513	18.5	11.50	2.5
1995	519.106	799.561	15	15	2
1996	589.101	915.059	14	14	2.5
1997	671.574	1081.522	12.5	12.5	2.5
1998	826.372	1592.462	9.5	11	6.25
1999	905.187	1789.354	9.5	9.5	6.25
2000	1048.185	2022.536	8.5	8.5	6.25
2001	1238.51	1473.516	8.5	7.5	3
2002	1416.341	2901.532	5.5	6	4.250
2003	1630.379	3354.422	4.5	5.5	6.250
2004	2160.358	3738.036	4	4.5	6.500
2005	2421.439	4157.603	4	4	6.500
2006	3167.638	4933.743	1.8	4	6.500

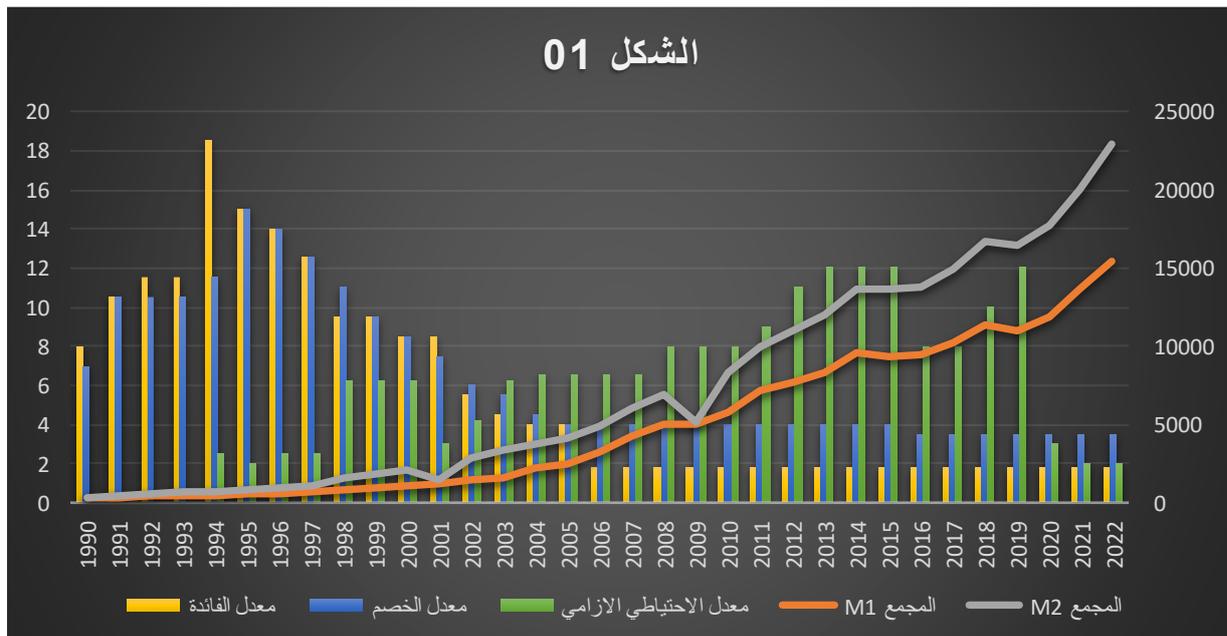
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

6.500	4	1.8	5994.608	4233.573	2007
8	4	1.8	6955.969	4964.929	2008
8	4	1.8	5173.051	4944.158	2009
8	4	1.8	8280.74	5756.459	2010
9	4	1.8	9929.188	7141.699	2011
11	4	1.8	11015	7681.4	2012
12	4	1.8	11941.5	8249.8	2013
12	4	1.8	13686.7	9603	2014
12	4	1.8	13704.5	9261.2	2015
8	3.5	1.8	13816.3	9407	2016
8	3.5	1.8	14974.6	10266.1	2017
10	3.5	1.8	16636.7	11404.1	2018
12	3.5	1.8	16506.6	10975.2	2019
3	3.5	1.8	17659.6	11901.8	2020
2	3.5	1.8	20053.5	13590.3	2021
2	3.5	1.8	22955.3	15370.4	2022

(المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الموقع:

<https://www.bank-of-algria.dz/statistiques-associees> تاريخ الاطلاع : 19 أفريل 2023)

الشكل رقم 02-01: تطورات الكتلة النقدية ومؤشرات السياسة النقدية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 03-02

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يُظهر الشكل زيادة مستمرة في كل من M1 وM2، مما يشير إلى نمو في العرض النقدي وقد يكون مؤشراً على التوسع الاقتصادي، وانخفاض ملحوظ في معدل الفائدة من 8% في عام 1990 إلى 1.8% في عام 2022. هذا الانخفاض المستمر يشير إلى سياسة نقدية توسعية قد تكون موجهة لتحفيز الاقتصاد، كما أن معدل الخصم يتبع نمطاً مشابهاً لمعدل الفائدة، حيث انخفض من 7% في عام 1990 إلى 3.5% في عام 2022. هذا يدل على تسهيل الوصول إلى الائتمان وتشجيع الاستثمار، كما يُظهر الشكل تقلبات في معدل الاحتياطي الإلزامي، مع زيادات وانخفاضات متعددة على مدى السنوات. هذه التغيرات تؤثر على السيولة في النظام المصرفي وتعكس التغيرات في السياسة النقدية.

من خلال هذا التحليل، يمكننا استنتاج أن البيان يشير إلى سياسة نقدية توسعية قد تكون قد اتخذت لتحفيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أن هذه البيانات تحتاج إلى تحليل أعمق لفهم الصورة الكاملة للوضع الاقتصادي.

المطلب الثاني: تأثير التطورات في معدل الفائدة

نتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية في بداية الفترة، ولكنها بدأت تنخفض تدريجياً مع بداية 1996 ولغاية 1998، وذلك بسبب الانخفاض في معدل التضخم. فمعدلات الفائدة إذن أصبحت تتبع التغيرات في الأسعار وهو ما انعكس بدوره على ايجابية معدلات الفائدة الحقيقية ابتداءً من 1997.

لم تلعب سياسة أسعار الفائدة دورها خلال فترة التسعينات، وذلك لأنها كانت محددة مما جعلها سلبية، ولذلك كان أول قرار اتخذ في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، هو إزاحة أسقف معدلات الفائدة، وشرع بنك الجزائر على إثرها في التحرير التدريجي والمتمهل لهذه المعدلات تفادياً لأي انحرافات على مستوى تكلفة القروض البنكية 8 .

وقد شرع بنك الجزائر في تسقيف هامش الوساطة البنكية ليصبح كما يلي:

- تحديد معدل الخصم ب 15%.
- تحديد معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب 20%.
- تحديد معدل التسبيقات للبنوك في الحساب الجاري ب 24%.
- تحديد معدلات الفائدة البنكية بين 18.5% وبين 23.5% و معدلات الفائدة الدائنة بين 16.5% و 18%، إلا أنه تم تحرير هذه المعدلات لاحقاً وابتداءً من 2003.

نتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية في بداية الفترة، ولكنها بدأت تنخفض تدريجياً مع بداية 1995 ولغاية 2006 تستقر الى سنة 2022.

• المرحلة الأولى من سنة (1990 الى 1999)

الشكل رقم 02-02: تطورات الكتلة النقدية ومعدل الفائدة من 1990 الى 1999



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

من واقع البيانات المدرجة في الشكل أعلاه يمكن القول ان معدل الفائدة في ارتفاع معتبر في سنة 1990 و 1991 بنسبة 8% و 10.5%، مع استقرار معدل الفائدة في السنتين 1992 و 1993 بنسبة 11.5%، حيث استمر التزايد الخطير لمعدل الفائدة الى 18.5% في سنة 1994، مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على القروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية. ولكن لم يستمر الارتفاع الى لمدة 5 سنوات بعدها بدء في الهبوط تدريجي بحيث كانت النسبة في سنة 1995 ب 15% وتخفض بنقطة واحدة في السنة 1996 بنسبة 14%، وتستمر في الانخفاض بنسبة 12,5% في سنة 1997، وتستقر عند السنتين 1998 و 1999 بنسبة 9,5%، وذلك للاتفاق المبرم 1995 بموجب الالتزام التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة (31 مارس 1995 - 1 أبريل 1997)، كما تم في نهاية شهر ماي 1996 امضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

أما بنسبة لجمع النقود M1 ارتفع من 270,083 مليار دينار إلى 905,187 مليار دينار، و M2 ارتفع من 343,006 مليار دينار الى 1789,354 مليار دينار، هذا يشير الى أن السيولة في الاقتصاد قد زادت رغم عدم استقرار في معدل الفائدة.

• المرحلة الثانية من (2000 الى 2009)

الشكل رقم 02-03: تطورات الكتلة النقدية ومعدل الفائدة من 2000 الى 2009



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

نلاحظ من خلال الشكل ان معدل الفائدة مستقر في السنتين 2000 و 2001 بنسبة 8.5%، وتنخفض في كل من السنتين 2002 و 2003 بمعدل كل منهما 5.5% و 4.5%، لتستقر عند النسبة 4% في سنة 2004 و 2005، لتتخفض انخفاض معتبر الى 1.8 من 2006 الى 2009، وذلك ناتج الى الاتفاق الجزائر مع الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

اما بنسبة للمجمعات النقدية هي في تزايد، فبنسبة لمجمع النقود M1 ارتفع من 1048,185 مليار دينار الى 4944,929 مليار دينار من سنة 2000 الى غاية سنة 2008، ليعود وينخفض بنسبة قليلة في عام 2009 الى 4944,158 مليار دينار، والمجمع النقدي M2 فقد انخفض من 222,536 مليار دينار الى 6955,608 مليار دينار عام 2001، ليعود ويرتفع بقيمة 2901,532 مليار دينار الى غاية 6955,608 مليار دينار في سنة 2008 ليعود وينخفض الى 5173,051 مليار دينار سنة 2009، وذلك رغم استقرار معدل الفائدة في السنوات الأخيرة.

• المرحلة الثالثة من (2010 الى 2014)

الشكل رقم 02-04: تطورات الكتلة النقدية ومعدل الفائدة من 2010 الى 2014



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

خلال هذه السنوات، ظل معدل الفائدة ثابتاً عند 1.8% وارتفع المجموع النقود M1 إلى 9603 مليار دينار ومجموع النقود M2 إلى 13686.7 مليار دينار. الثبات في معدل الفائدة يشير إلى سياسة نقدية مستقرة، وذلك بسبب ازدهار أسعار النفط في الفترة المسجلة، أدى إلى زيادة السيولة في النظام المصرفي الذي انعكس في احتياطات البنك الزائدة الكبيرة باستمرار في بنك الجزائر.

• المرحلة الرابعة من (2015 الى 2022)

الشكل رقم 02-05: تطورات الكتلة النقدية ومعدل الفائدة من 2015 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

خلال هذه المرحلة استمرار الاستقرار لمعدل الفائدة بنسبة 1.8%، اما بالنسبة للمجموع النقدي M1 فيرتفع من 9261,2 مليار دينار الى 1140.1 مليار دينار من سنة 2015 الى سنة 2018، ليعود الى الانخفاض الى 10975,1 مليار الدينار سنة 2019، وليعود للارتفاع الى غاية 15370,4 مليار دينار، اما بالنسبة للمجموع M2 فيرتفع من 1370,5 مليار دينار الى 16636,7 مليار دينار من سنة 2015 الى سنة 2018، ليعود الى الانخفاض بنسبة قليلة الى 16506,6 مليار الدينار سنة 2019، وليعود للارتفاع الى غاية 22955,3 مليار دينار.

التغيرات الدورية والاتجاهات

- يمكن ملاحظة التغيرات الدورية في معدل الفائدة والتي تتأثر بالدورات الاقتصادية والسياسات النقدية. على سبيل المثال، خلال فترات الركود، قد يخفض البنك المركزي معدل الفائدة لتحفيز الاقتصاد.
- العلاقة بين معدل الفائدة و M1 او M2 تظهر أن السياسة النقدية تلعب دوراً مهماً في تحديد العرض النقدي والنشاط الاقتصادي.

من خلال هذا نستنتج ان العلاقة بين M1 و M2 ومعدل الفائدة فيما يلي:

على مدى الفترة المدروسة، نلاحظ أن كلاً من M1 و M2 قد شهدا زيادة مستمرة، مما يشير إلى توسع العرض النقدي وزيادة السيولة في الاقتصاد. الزيادة في M1 و M2 تعكس النمو الاقتصادي والثقة في النظام المالي، وقد تكون مدفوعة بالسياسات النقدية التوسعية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة من

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1990 إلى 2022، نلاحظ انخفاضًا عامًا في معدل الفائدة، مع بقائه عند مستويات منخفضة بشكل خاص منذ عام 2009. هذا يتوافق مع الزيادة الكبيرة في M1 وM2، مما يدل على أن السياسة النقدية التوسعية قد ساهمت في زيادة العرض النقدي.

وفي الأخير نستنتج أن هناك علاقة مباشرة بين السياسة النقدية (ممثلة بمعدل الفائدة) والعرض النقدي في الاقتصاد ممثل بي (M1 وM2). والانخفاض في معدل الفائدة يميل إلى أن يكون مصحوبًا بزيادة في M1 وM2، مما يشير إلى توسع النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة في الاقتصاد.

المطلب الثالث: تأثير التطورات في معدل الخصم

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون القرض والنقد بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها فيما يلي:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات.
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل لسندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج وتحويل الصادرات أو إنجاز السكن.
- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى 1999

الشكل رقم 02-06: تطورات الكتلة النقدية ومعدل الخصم من 1990 إلى 1999



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه قد ارتفع معدل الخصم من 07% في سنة 1990 إلى 10.5% خلال السنوات 1991-1993-1992، وبعدها في سنة 1994 إلى 11.5% ليصل إلى 15% كحد أقصى سنة 1995 ويرجع هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها، وانخفض المعدل بنقطة واحدة في سنة 1996 إلى 14% ليستمر هذا الانخفاض الي معدل من (12.5%، 11%، 9.5%) في سنوات 1997، 1998 و1999 على التوالي وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي. خلال هذه المرحلة، لاحظنا زيادة ملحوظة في مجمع النقود M1 ومجمع النقود M2، يُظهر ذلك ارتفاع مستوى السيولة في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، مما دعم النمو الاقتصادي.

• المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى 2009

الشكل رقم 02-07: تطورات الكتلة النقدية ومعدل الخصم من 2000 إلى 2009



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

نلاحظ من خلال الشكل استمرار انخفاض معدل الخصم من 8.5% سنة 2000 إلى 7.5% خلال سنة 2001 ويستمر في النزول في كل من سنوات 2002، 2003 و2004 بمعدل (6%، 5.5% و4.5%) واستقر بعدها عند 4% بداية من 2004 إلى غاية اية 2009.

خلال هذه المرحلة، لاحظنا انخفاض ملحوظة في مجمع النقود M1 ومجمع النقود M2 في سنة 2001، لتعود إلى الارتفاع في كل من المجمع النقود M1 وM2. وليعود للانخفاض المجمع النقود M2 مرة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

أخرى في سنة 2009 وبقاء الاستقرار بنسبة للمجموع M1، هذا الانخفاض يمكن أن يكون جزءاً من جهود لتحفيز الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

المرحلة الثالثة من سنة 2010 الى 2014

الشكل رقم 02-08: تطورات الكتلة النقدية ومعدل الخصم من 2010 الى 2014



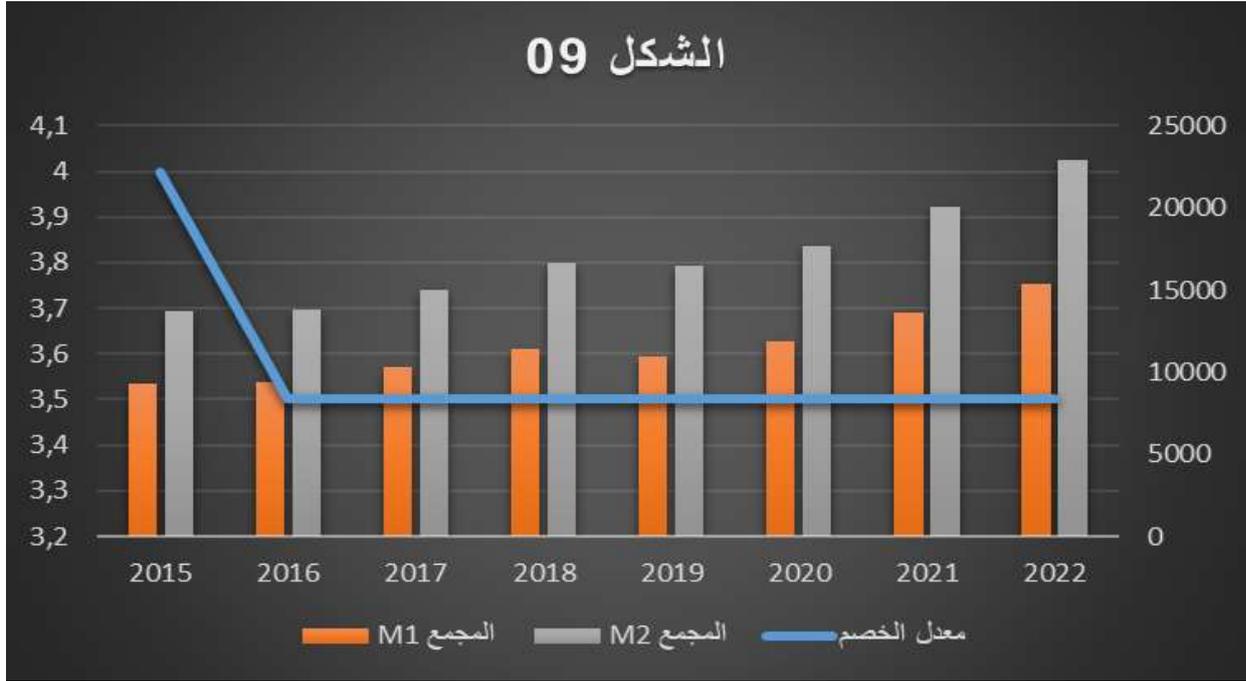
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

نلاحظ من خلال الشكل استقرار معدل الخصم عند 4% في كل من السنوات الخمسة (2010، 2011، 2012، 2013 و 2014) كما أن تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي.

نلاحظ استمرارية ارتفاع المجموع النقود M1 بنسبة معتبرة، مقارنة مع المجموع النقود M2 فهو في ارتفاع بسبب جيدة وهذا ناتج عن مستوى السيولة في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

• المرحلة الرابعة من سنة 2015 الى 2022

الشكل رقم 02-09: تطورات الكتلة النقدية ومعدل الخصم من 2015 الى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

نلاحظ انخفاض ب نصف نقطة واحدة من سنة 2015 من 4 % الى 3.5% في سنة 2016 واستمرار استقرار حتى سنة 2022، فمنذ 2001 لم تلجأ المصارف إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة الأخيرة. نلاحظ استمرارية ارتفاع المجمع النقود M1 في بنسبة معتبرة مقارنة مع المجمع النقود M2 بسبب جيدة وهذا ناتج عن مستوى السيولة في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. بشكل عام، يُظهر التحليل أن الاقتصاد الجزائري قد شهد تغيرات هامة على مدى الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2022، مع استمرار التحديات والتغيرات في السياسات النقدية والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

التغيرات الدورية والاتجاهات:

- على مدى السنوات، نرى توجهاً عاماً نحو خفض معدل الخصم، مما يشير إلى سياسة نقدية أكثر توسعاً.
- الزيادة المستمرة في M1 و M2 تشير إلى نمو الكتلة النقدية وتوسع الاقتصاد
- التغيرات في M1 و M2 تعكس الظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة للتحكم في التضخم والنمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: تأثير التطورات في نسبة الاحتياطي الإلزامي

معدل الاحتياطي الإلزامي هو نسبة من الودائع التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي. عندما يكون معدل الاحتياطي القانوني منخفضاً، يُشجع البنوك على الاقتراض والإقراض، مما يزيد من السيولة في الاقتصاد ويؤدي إلى زيادة العرض النقدي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وقد حدد قانون النقد والقرض 10-90 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28%.

وفي سنة 1994 أصدرت التعليمات رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمات بـ 2.5%.

• المرحلة الأولى: من 1990 إلى 1999

الشكل رقم 10-02: تطورات الكتلة النقدية ونسبة الاحتياطي الإلزامي من 1990 إلى 1999



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

خلال هذه الفترة، نلاحظ أن معدل الاحتياطي الإلزامي قد تقلب بين 2% و 6.25%، مع وجود اتجاه نزولي عام. في الوقت نفسه، M1 ارتفع من 270.083 مليار دينار إلى 905.187 مليار دينار، و M2 من 343.006 مليار دينار إلى 1789.354 مليار دينار. هذا يشير إلى أن السيولة في الاقتصاد قد زادت بشكل ملحوظ، رغم التقلبات في معدل الاحتياطي الإلزامي.

• المرحلة الثانية: من 2000 إلى 2009

الشكل رقم 02-11: تطورات الكتلة النقدية ونسبة الاحتياطي الإلزامي من 2000 إلى 2009



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

في هذه المرحلة، معدل الاحتياطي الإلزامي استمر في الانخفاض، وصولاً إلى 3% في عام 2009. M1 و M2 واصلوا النمو، حيث وصل M1 إلى 4944.158 مليار دينار و M2 إلى 5173.051 مليار دينار. الانخفاض في معدل الاحتياطي القانوني يمكن أن يكون قد ساهم في تسهيل الاقتراض وزيادة العرض النقدي.

• المرحلة الثالثة: من 2010 إلى 2014

الشكل رقم 02-12: تطورات الكتلة النقدية ونسبة الاحتياطي الإلزامي من 2010 إلى 2014



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

خلال هذه السنوات، ظل معدل الاحتياطي الإلزامي ثابتاً عند 4%، وعند كل من المجموع M1 ارتفع إلى 9603 مليار دينار والمجموع M2 ارتفع إلى 13686.7 مليار دينار. الثبات في معدل الاحتياطي القانوني يشير إلى سياسة نقدية مستقرة، والزيادة المستمرة في العرض النقدي تعكس نمواً اقتصادياً متواصلاً.

• المرحلة الرابعة: من 2015 إلى 2022

الشكل رقم 02-13: تطورات الكتلة النقدية ونسبة الاحتياطي الإلزامي من 2015 إلى 2022



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ارقام الجدول رقم 02-03

في هذه المرحلة، معدل الاحتياطي الإلزامي تقلب بين 12% و 2%، مع وجود اتجاه نزولي طفيف .
M1 وصل إلى 15370.4 مليار دينار و M2 إلى 22955.3 مليار دينار في عام 2022. الانخفاض الطفيف في معدل الاحتياطي الإلزامي يمكن أن يكون قد ساهم في الحفاظ على النمو الاقتصادي والسيولة في الاقتصاد.

من خلال هذا التحليل، يمكننا استنتاج أن هناك علاقة وثيقة بين معدل الاحتياطي الإلزامي والعرض النقدي M1 و M2 عموماً، الانخفاض في معدل الاحتياطي الإلزامي يرتبط بزيادة في العرض النقدي، مما يشير إلى أن السياسة النقدية التوسعية قد ساهمت في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة السيولة في الاقتصاد.

التغيرات الدورية والاتجاهات

- البيانات تظهر انخفاضاً عاماً في معدل الاحتياطي الإلزامي منذ عام 1990 حتى 2022، مع بعض التقلبات. هذا الانخفاض يتوافق مع الزيادة في M1 و M2، مما يدل على أن السياسة النقدية التوسعية قد ساهمت في زيادة العرض النقدي.
- التغيرات في معدل الاحتياطي القانوني تتأثر بالدورات الاقتصادية والسياسات النقدية. خلال فترات الركود، قد يخفض البنك المركزي معدل الاحتياطي الإلزامي لتحفيز الاقتصاد.
- العلاقة بين معدل الاحتياطي القانوني و M1 و M2 تظهر أن السياسة النقدية تلعب دوراً مهماً في تحديد العرض النقدي والنشاط الاقتصادي.

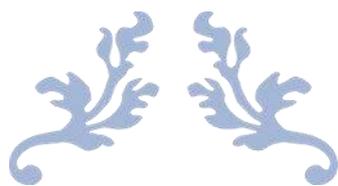
خلاصة الفصل:

ان السياسة النقدية في الجزائر قد شهدت تطورات هامة وتعديلات جوهرية على مدار العقود الماضية، قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي أدخلت عليه لعبت دوراً محورياً في تشكيل النظام المالي والنقدي الذي غير النظام المصرفي وأدخل عليه تعديلات جمة، ابتداءً باستقلالية البنك المركزي وإعطائه الصلاحيات كلها.

تمثل السيولة والسياسة النقدية أهمية بالغة في تشكيل الاقتصاد وتأثيره على الاستقرار المالي في أي دولة، تناولت الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية والنقدية الرئيسية، مثل مؤشرات السيولة النقدية (M1 وM2)، ومؤشرات السياسة النقدية.

من خلال الدراسة تبين ان الكتلة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعاً واضحاً في عرض المجمع النقدية M1 وM2 خلال فترة الدراسة 1990-2022، تم تحليل تطورات هذه المؤشرات على مدى الفترة المشار إليها، مع التركيز على تأثير مؤشرات السياسة النقدية على السيولة. أظهرت النتائج تغيرات ملموسة في مستويات السيولة ومعدلات الفائدة، الخصم ومعدل الاحتياطي الإلزامي عبر الزمن، مع تأثيرات متباينة على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

توضح الدراسة التحديات التي واجهت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المحددة، بالإضافة إلى استعراض تطور الكتلة النقدية المرتبط بالتغيرات التي تحدث في مقابلات السياسة النقدية ويبقى على عاتق السلطات النقدية الكثير من الجهود المترامية للإصلاح والوصول الى الأهداف المنشودة.



الخاتمة



الخاتمة

تعتبر السياسة النقدية من أهم الاجراءات اللازمة لتمكين السلطات النقدية من إدارة العرض النقدي وضبط السيولة بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للدولة مستعينة في ذلك على مجموعة من الادوات، وتعد الجزائر من بين الدول التي اتخذت السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي، فعممت على تقوية الأطر التشريعية والرقابية من خلال اعتماد إصلاحات ذاتية وأخرى مدعمة أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات السياسة النقدية.

تناولت هذه الدراسة في فصلها الأول الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وأزمة السيولة، مركزة على تعريف السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها المختلفة والنظريات التي تفسر تأثيرها على الاقتصاد. كما تناولت مفهوم السيولة المصرفية، مصادرها، مخاطرها، وأدوات وتقنيات إدارتها. في الفصل الثاني، تم التركيز على دراسة تحليلية لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر من فترة 1990 إلى 2022، مع تقسيم التحليل إلى مراحل زمنية لتسليط الضوء على تطور السياسة النقدية ومؤشرات السيولة في البلاد. شملت الدراسة تأثير معدلات الفائدة، معدل الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي على السيولة المصرفية، وكيف تأثرت هذه العوامل بالتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية.

أهم النتائج المتوصل إليها:

أولاً: النظرية:

- (1) السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بهدف تحقيق استقرار النظام المالي وضمان فعالية النظام المصرفي.
- (2) تتضمن أدوات السياسة النقدية معدل الفائدة، معدل الخصم، عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي. تستخدم البنوك المركزية هذه الأدوات للتحكم في كمية النقود المتداولة.
- (3) تتنوع النظريات الاقتصادية التي تفسر دور السياسة النقدية وأثرها على الاقتصاد. تشمل النظرية الكلاسيكية التي تركز على دور السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي، والنظرية الكينزية التي تؤكد على دور الحكومة والبنوك المركزية في التدخل لتحقيق استقرار الاقتصاد. كذلك، تتضمن النظرية النقدية الحديثة التي تركز على أهمية استهداف التضخم كهدف رئيسي للسياسة النقدية.
- (4) مفهوم السيولة المصرفية يشير إلى قدرة البنوك على تلبية طلبات السحب وتوفير الائتمان دون الحاجة إلى تحمل تكاليف باهظة. تعتبر السيولة المصرفية عنصرًا حاسمًا في استقرار النظام المالي، وتعتمد على توافر الأصول السائلة وسهولة الوصول إلى مصادر التمويل. تشمل مصادر السيولة الودائع المصرفية، القروض، والأصول القابلة للتسييل بسهولة مثل الأوراق المالية الحكومية.

ثانياً: التطبيقية

- (1) تأثير معدل الفائدة: أظهرت الدراسة أن التغيرات في معدل الفائدة أثرت بشكل مباشر على مستوى العرض النقدي حيث أن الانخفاض في معدل الفائدة يميل إلى أن يكون مصحوبًا بزيادة في M1 وM2، مما يشير إلى توسع النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة في الاقتصاد.

الخاتمة

(2) تأثير معدل الخصم: أظهرت الدراسة أنه على مدى السنوات، نرى توجهاً عاماً نحو خفض معدل الخصم، مما يشير إلى سياسة نقدية أكثر توسعاً.

(3) تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي: أظهرت الدراسة أن هناك علاقة مباشرة بين السياسة النقدية ممثلة بمعدل الاحتياطي الإلزامي والعرض النقدي في الاقتصاد ممثل بـ M1 و M2 حيث ان التغيير في معدل الاحتياطي الإلزامي انخفاضا يمكن ان يساهم في زيادة العرض النقدي وعند ثباته يشير الى سياسة نقدية مستقرة.

اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: تساهم السياسة النقدية في الحد من مشكلة العجز في السيولة.

نقبل الفرضية حيث أن السياسة النقدية تتدخل من خلال تنظيم النظام المالي وضبط السيولة للحد من مشكلة العجز وتعزيز الاستقرار الاقتصادي حيث يمكن أن تؤدي السياسات النقدية الفعالة، مثل التحكم في معدلات الفائدة وتنظيم العرض النقدي، إلى تحسين السيولة والحد من العجز المالي.

- الفرضية الثانية: تلعب القوانين النقدية دوراً مهماً في تسيير السيولة في الاقتصاد الجزائري. نقبل الفرضية: تعمل القوانين النقدية على توفير إطار قانوني ينظم العملية النقدية والبنكية، مما يساهم في تحسين إدارة السيولة.

- الفرضية الثالثة: تساهم الأدوات الكمية للسياسة النقدية في حل مشكلة العجز في الجزائر نقبل الفرضية: استخدام الأدوات الكمية مثل معدلات الفائدة والخصم والاحتياطي الإلزامي يمكن أن يساعد في ضبط السيولة وتحسين الأداء الاقتصادي. يمكن أن تسهم هذه الأدوات في تحقيق التوازن في السوق المالي وتعزيز الثقة في الاقتصاد، مما يساهم في حل مشكلة العجز وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

التوصيات:

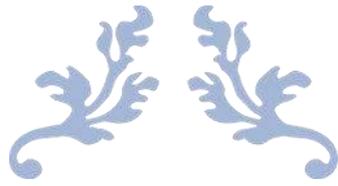
- تعزيز استقلالية البنك المركزي لضمان فعالية أكبر في تنفيذ السياسات النقدية.
- مواصلة تحسين إطار العمل التنظيمي والرقابي لضمان استقرار النظام المالي.
- تعزيز التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لتحقيق أهداف النمو المستدام.
- العمل على تشجيع المشاريع الاستثمارية باختلاف أحجامها من أجل خلق ديناميكية إنتاجية محلية
- تعمل على تشجيع الصادرات من دون قطاع المحروقات وهذا ما يؤدي لانخفاض الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات وارتفاع قيمة الدينار الجزائري وبالتالي تحقيق استقرارا نقدي فعلي.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وهذا للحد من الضغوط التضخمية وكذا التحكم في الكتلة النقدية.
- يجب تجنب الاعتماد على الإيرادات البترولية في تكوين احتياطات الصرف الأجنبية وهذا بسبب تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض كما يجب تنويع مصادر هذه الإيرادات.
- محاولة تطوير التعاملات على مستوى السوق النقدي وهذا بغية زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية كأداة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم اللذان يؤثران مباشرة على المعروض النقدي.
- الإصلاح العميق للمنظومة المالية والبنكية مما يضمن الشفافية في التعامل والسرعة في التجاوب مع المتعامل سواء بالنسبة للأفراد أو المتعاملين الاقتصاديين.

الخاتمة

- الإصلاح الجذري والمركز للمنظومة الجبائية وجعلها أكثر عدالة وأكثر مرونة وشفافية.
- ضرورة تدخل بنك الجزائر في السوق ما بين البنوك في إطار مهامه الرقابية واستعماله لأدوات السياسة النقدية في الوقت المناسب خاصة سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم.
- العمل على عصنة النظام المالي والبنكي بجعله أكثر تجاوباً مع المحيط الاقتصادي خاصة ما تعلق بامتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق الموازية.

آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة المجال لمزيد من الأبحاث حول تأثير السياسات النقدية على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الجزائر. كما يمكن توسيع نطاق الدراسة لتشمل تأثير السياسات النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن دراسة التفاعل بين السياسات النقدية والسياسات المالية لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.



مصادر ومراجع



- أحمد الشاذلي، 2018. "قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية.
- اكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية نقدية. الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية،(2011) المجلد 2، العدد 3
- بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، مجلد، 1 العدد، 1 أبريل، 2012.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، - 2006.
- بن دعاس جمال، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي الوضعي"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007.
- رضا صاحب أبو احمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1، 2002.
- سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسن زويلف، وإبراهيم مدحت إدارة البنوك الإصدار (1)، (1997)، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- سيد الهواري ، مكتبة عين الشمس ،القاهرة ، مصر ، 1981.
- شرفاوي العابد، مختاري مصطفى، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018"، مجلة دراسات بحاث، المجلد 12 العدد 4، أكتوبر 2020.
- صلاح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والأهداف والأدوات)، دار المواهب، عمان، 2005.
- عبد الحميد طلعت، إدارة البنوك التجارية، مكتبة عين الشمس، القاهرة.
- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية و الجوانب التنظيمية، البنوك الاسلامية والتجارية، جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.
- عبد الغفار حنفي، السلوك التنظيمي وادارة الموارد البشرية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.
- عبد الكريم ،قندوز ، وحكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، (2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (2).
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- فريد بن طالبي، "السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 3، جوان 2008.

- محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، 1985.
- مروة كرامة فاطمة، رحال و انفال حدة خبيزة . (2020). تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري انموذجا. مجلة التمكين الاجتماعي
- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية (2006)، (الإصدار 1 المجلد 1) عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- الهادي خالدي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 1996).

المقالات:

- أحلام بوعبدلي، وحمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، (2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات.
- أحمد عزوز. (31 مارس 2022). شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر. أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 5 (العدد 1).
- أيت وازو زابينة، "مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري"، رسالة دكتوراه علوم، جامعة ميلود معمري تيزي وزو ، 2012
- بلعزوز بن علي كتوش عاشور ملتقى دولي السياسات الاقتصادية جامعة الشلف "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية".
- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية 2، 2006 (الجزائر).
- توفيق خذري، وأسيا بوعكة. (2022). واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 والتعليمية 20-03. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5 (العدد 1).
- الجيلالي عجة. (15 12، 2010). الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال. مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4.
- حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر 1990-2014"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015-2016
- زريمي نعيمة، "التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم.
- صالح الدين سعودي، ورمضان كزار. (31 12، 2020). انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر. مجلة إقتصاد المال والاعمال، المجلد 5 (العدد 2).
- العباس بهناس، ولخضر بن أحمد. (01 09، 2013). النظام المصرفي الجزائري في ظل الامر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له. مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 4 (العدد 2).
- عبد الكريم قندوز ، وحكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، (2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (2).

- عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، " أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق "، مداخلة بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات - المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة الشلف المنعقد في 26 أوت 2010).
- قدي عبد المجيد مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية.
- الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009.
- ناجية عاشور، ، جامعة محمد خيضر 2013/2014
- يسعد عبد الرحمان، " دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2013).
- يوسف عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، (2013)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 10(2).

القوانين:

- الامر رقم 01-01. (27 فيفري 2001). يعدل ويتم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 10 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ: 28 فيفري 2001.
- الامر رقم 10-17. (11 أكتوبر 2017). يتم الامر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 57 الصادر بتاريخ: 12 أكتوبر 2017.
- القانون رقم 09-23. (21 جوان 2023). يتضمن القانون النقدي والمصرفي. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر بتاريخ: 27 جوان 2023.
- الامر رقم 03-11. (26 أوت 2003). يتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 52 الصادر بتاريخ: 27 أوت 2003.
- الامر رقم 04-10. (26 أوت 2010). يعدل ويتم القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر بتاريخ: 01 سبتمبر 2010.
- المادة 77 من القانون-90 10 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 143 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 213 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في الجريدة الرسمية العدد 16.

مواقع الانترنت:

- بنك الجزائر. (19 04، 2023) الإحصائيات المرتبطة بالسيولة: <https://www.bank-of-algeria.dz/statistiques-associees/>
- وزارة العلاقات مع البرلمان. (02 02، 2023). وزير المالية يعرض مشروع القانون النقدي والمصرفي أمام أعضاء لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني:

https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/?page=activites&id=169

- محمد براهيمى. (04 سبتمبر 2017). القواعد الجديدة: إلزامية استعمال وسائل الدفع الكتابية. مدونة محامى محمد الإبراهيمى:

<https://www.brahimi-avocat.com/pages/billets-en-langue-arabe/1-5.html>

- محمد سعيد بوسعدية. (03 01، 2023). قراءة التطور التشريعى لقانون النقد والقرض. جريدة الشعب:

<http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/item/202899-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A>

8A

الملخص:

يتناول البحث دراسة تحليلية للسياسة النقدية والسيولة في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022، يقدم البحث تعريفاً للسياسة النقدية، ويسلط الضوء على أهدافها المتنوعة، ويستعرض الأدوات المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف. كما يقدم تحليلاً لمؤشرات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر، بما في ذلك تأثيرات التغيرات في معدل الفائدة والخصم ونسبة الاحتياطي الإلزامي. يركز البحث على أهمية فهم هذه العوامل في توجيه السياسة النقدية وإدارة السيولة في الاقتصاد الجزائري. تتطلب تلك الفحوى فهماً شاملاً للسياق الاقتصادي والسياسي في الجزائر، مما يبرز الأهمية الحيوية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، سيولة، الجزائر، معدل الفائدة، الخصم، الاحتياطي الإلزامي.

Abstract:

The research presents an analytical study of monetary policy and liquidity in Algeria from 1990 to 2022. It defines monetary policy, highlights its diverse objectives, and reviews the tools used to achieve these objectives. Additionally, it analyses monetary policy and liquidity indicators in Algeria, including the effects of changes in interest rates, discount rates, and reserve requirements. The research emphasizes the importance of understanding these factors in guiding monetary policy and managing liquidity in the Algerian economy. Such analysis requires a comprehensive understanding of the economic and political context in Algeria, underscoring the vital role of monetary policy in achieving economic and financial stability in the country.

Keywords: Monetary Policy, Liquidity, Algeria, Interest Rate, Discount Rate, Reserve Requirement.